الأمم المتحدة

A/80/74–E/2025/53

# الجمعية العامة
# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 April 2025
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الثمانون**
البند 23 (أ) من القائمة الأولية*
**الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية**

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
**دورة عام 2025**
25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025
البند 7 (أ) من جدول الأعمال
**الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة**

# تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/79 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

## تقرير الأمين العام

موجز

مع اقتراب الذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، يمنح هذا التقرير فرصة لتقييم التقدم المحرز في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تقديم دعم أفضل للجهود القطرية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام 2024، اجتمع العالم في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل للاتفاق على أفضل السبل لتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى سد الثغرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع اقترابنا من عام 2030، الموعد النهائي لتحقيق الغايات المتفق عليها عالميًا. ومع أن ميثاق المستقبل يظل أداة رئيسية لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن السياق العالمي ما فتئ يشهد المزيد من التحول منذ اعتماده، ويوشك العالم أن يعيش ظرفا إنمائيا طارئا. وتترابط المجتمعات والاقتصادات بشكل متزايد وتعتمد على بعضها البعض. ومع تبقي أقل من خمس سنوات قبل حلول عام 2030، يمكن للبلدان أن تجتمع للوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، وذلك بناء على التطلعات المشتركة إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ومن خلال الدعم الأساسي والآليات التي توفرها الأمم المتحدة.

* A/80/50.

25-06692 (A) 090525 190525

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويبين هذا التقرير كيف دعمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية البلدان في مسيرتها نحو تحقيق أولوياتها في مجال التنمية المستدامة. وتسعى المنظومة إلى تسريع تحقيق التنمية المستدامة في البلدان من خلال استجابة أكثر اتساقاً وأثرا وخضوعا للمساءلة يكون نظام المنسقين المقيمين في صميمها. وتوفر المسارات المفضية إلى التحول[أ] إطارًا للأمم المتحدة لتوجيه الموارد والقدرات بطريقة متكاملة تعظِّم أثر المنظمة، من أجل توسيع نطاق وسائل التنفيذ لدعم عمل الحكومات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك دعم التحول والتجارة الرقميين.

ويبرز التقرير المكاسب التي تعود بها إصلاحات المنظومة الإنمائية على من نخدمهم في جميع أنحاء العالم، ويحدد أيضًا الخطوط العريضة لما يجب تنقيحه من أجل ترسيخ كامل للرؤية المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها. ونعتزم الاستفادة من الفرص التي تتيحها رؤية الأمم المتحدة 2,0 والتركيز على المضي قدما في المجالات ذات الأثر الأكبر في المستقبل، بما في ذلك: ’1‘ تعزيز تركيز الوجود القطري على الاحتياجات والأولويات الرئيسية المتفق عليها مع البلدان المضيفة؛ ’2‘ تعميق تحقيق التحسينات التشغيلية من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد الإنمائية المخصصة من خلال منظومة الأمم المتحدة؛ ’3‘ عقد اجتماع للدول الأعضاء لدعم تحديد الحلول ووسائل التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن استخدام أفضل لمبادئ اتفاق التمويل الخاص بها كنبراس تهتدي به؛ ’4‘ تمكين الدول الأعضاء من توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل أفضل من خلال تحسين البيانات وإجراء تقييمات أكثر استنارة على نطاق المنظومة.

وسيتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تصبح مركزة بشكل متزايد على المجالات التي تحتاج فيها البلدان إلى أكبر قدر من الدعم. ويورد التقرير الجهود الجارية الرامية إلى زيادة تحسين الخبرة في مجال السياسات في المنظومة الإنمائية لتتواءم على أفضل وجه مع احتياجات البلدان، وتحديد ما يمكننا القيام به أيضا لتكييف وجود الأمم المتحدة في البلدان ليتلاءم بشكل أفضل مع السياق القطري، بما في ذلك في السياقات المعقدة. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لضمان المواءمة المثلى لنظام المنسقين المقيمين، على النحو المفصل في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي (E/2025/61). ويستند التقرير إلى أمثلة ملموسة تبين أثر عمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري والمجالات التي نحتاج فيها إلى تحسين دعمنا. وسنحدد أيضا مسؤوليات الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وفي بيئة عالمية متطورة باستمرار، يُطلب من الأمم المتحدة بشكل متزايد القيام بالمزيد من العمل باستخدام موارد أقل، وهو مسار من المرجح ألا يكون مستداما. فقد انخفض إجمالي المساهمات المالية المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2023 بنسبة 16 في المائة، أو بـ 9 بلايين دولار، مقارنة بعام 2022. ومن هذا الإجمالي، تظل المساهمات الأساسية غير كافية لتلبية احتياجات الوكالات أو الوفاء بالالتزام التي تعهدت به الدول الأعضاء في اتفاق التمويل. ومن الواضح أن اتفاق التمويل لم يحدث حتى الآن الأثر المرجو على تخصيص الموارد. ولإيجاد حل لهذا الاتجاه المستمر، يستكشف التقرير السبل المتاحة أمام الدول الأعضاء لتعزيز تقيدها بالتزاماتها. وسيكون التعجيل بتنفيذ العناصر الرئيسية للإصلاح أكثر أهمية من أي وقت مضى لضمان استمرار تأثير المنظومة في عصر تتقلص فيه ميزانيات التنمية.

ويحدد التقرير كيف يمكن للمنظومة أن تحقق المزيد من التحولات الهيكلية والسلوكية الضرورية على نطاق المنظومة التي تسهم في تعزيز اتساق الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها ومساءلتها. وعلى الرغم من مواصلة الأمم المتحدة إظهار طموحها الثابت في تحقيق أوجه الكفاءة، حيث تم الإبلاغ عن 596,2 مليون دولار في عام 2024، سنوجه جهودنا بشكل متزايد نحو المجالات التي لم تتحقق فيها بعد. ويشمل ذلك تعزيز جهودنا في مجالات المكاتب الخلفية المشتركة والخدمات المشتركة العالمية والأماكن المشتركة. ومن المتوقع أن يظل مسار العمل هذا، كجزء من مبادرة الأمم المتحدة 80[ب] والجهود المتجددة من خلال المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال، في صلب الاهتمامات في عام 2025. ويكتسب هذا الجهد مرة أخرى أهمية خاصة في وقت يجب أن تسعى فيه المنظومة جاهدة إلى تحرير الموارد من أجل برامج التنمية.

وكجزء من التزامنا المستمر بتعزيز الرقابة والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ما فتئنا نجني ثمار المكتب الجديد للتقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ووضع المكتب الآن سياسة للتقييم على نطاق المنظومة خاصة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل عمله، وقدم عدة تقارير متعلقة بالتقييم، بما في ذلك موجز تجميعي لتنفيذ المنظومة لولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2020. وتوفر هذه التقارير، للمرة الأولى، تقييماً شاملاً ومستقلاً لكيفية دعم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأكملها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والدول الأعضاء مدعوة إلى أخذ نتائج تقييمات المكتب في الاعتبار عند تقديمها للتوجيهات إلى المنظومة من خلال جميع الهيئات المناسبة، بما في ذلك هيئات إدارة الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وفي آذار/مارس 2025، أطلق الأمين العام مبادرة الأمم المتحدة 80. وستمكن المبادرة، التي تسترشد بعملية إعادة التنظيم المبينة في قرار الجمعية العامة 279/72، المنظومة من إجراء تقييم شامل بغية تحديد أي سبل لم يتم التطرق إليها في إصلاحات المنظومة الإنمائية.

ويقدم هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 226/79، معلومات مستكملة عن التنفيذ على نطاق المنظومة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وعن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات الواردة في قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويعتمد التقرير على مخزون من البيانات، بما في ذلك الاستقصاءات[ج]، ومساهمات مقدمة من مختلف مكونات المنظومة والأفكار المتعمقة المنبثقة عن التقييمات لتوفير تحليل للتقدم المحرز والتحديات يقوم على الأدلة. وكان المصدر الأساسي الذي تم الحصول منه على البيانات المالية هو مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. والغرض من التقرير هو إثراء الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستعقد في أيار/مايو 2025 ومناقشات الجمعية العامة التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

(أ) توفر المسارات المفضية إلى التحول سبيلا لتوجيه الاستثمارات على المستوى القطري نحو تعظيم الأثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كلها. وتشمل المنظوماتِ الغذائية، وعمليات الانتقال في مجال الطاقة وإمكانية الحصول عليها، والربط الرقمي، والثغرات في التعليم والمهارات، وفرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

(ب) توفر مبادرة الأمم المتحدة 80 زخماً متجدداً لاستكمال الإصلاحات الجارية مع تقييم ما يمكن القيام به من عمل إضافي فيما يتعلق بأوجه الكفاءة، وتنفيذ الولايات القائمة، وأي عمليات إعادة تنظيم هيكلي أو برنامجي تكون ضرورية.

(ج) أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أربعة استقصاءات في أواخر عام 2024 وأوائل عام 2025. وهي تشمل استقصاء لآراء حكومات البلدان المضيفة، شاركت فيه 75 في المائة من البلدان، واستقصاء لآراء الحكومات التي تقدم تبرعات لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وقد ورد منها 71 ردا. وردّ جميع المنسقين المقيمين البالغ عددهم 129 منسقا مقيما على استقصاء المنسقين المقيمين، بينما شارك 041 1 من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من 52 كيانا في استقصاء للأفرقة القطرية. وردّت على استقصاء لمقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 30 منظمة تمثّل نسبة 97 في المائة من مجموع الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. واستخدِم أيضا نظام إدارة المعلومات الذي يديره مكتب التنسيق الإنمائي على نطاق واسع كمصدر لهذا التقرير.

# أولا - مقدمة

1 - بعد مرور تسع سنوات من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تكتسي أهداف التنمية المستدامة أهمية أكبر من أي وقت مضى. وهي توفر إطارًا إرشاديًا متفقًا عليه عالميًا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم جهود التنمية المستدامة وفقًا لأولويات وطنية محددة، مع الاستفادة من الخبرات والموارد العالمية والإقليمية والقطرية.

2 - ويمثل ميثاق المستقبل التزامًا جديدًا باتخاذ إجراءات جريئة وطموحة وسريعة وعادلة وتحويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكتعهد مشترك للمجتمع الدولي، يهدف الميثاق إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها معالجة الثغرات المالية العالمية وإصلاح الهيكل المالي الدولي. ويوفر أيضا قوة دافعة للمسارات التحويلية، التي تمكن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء من تصميم استراتيجيات الاستثمار وتوجيه الخبرات بطريقة تحفيزية، مما يحدث آثارا قوية في إنجاز جميع أهداف التنمية المستدامة.

3 - وتُظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال إصلاحها، أصبحت أكثر اتساقًا وفعالية واستجابة وكفاءة بشكل ملموس، مع الحفاظ على اتساقها الوثيق مع أهداف التنمية المستدامة وتمكين دعم تحقيق الأولويات الوطنية. وفي عام 2024، أشار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إلى تحقيق العناصر الرئيسية للإصلاحات وحدد اتجاهًا لمواصلة إحراز التقدم. وفي استقصاء شمل 121 حكومة من حكومات البلدان المضيفة أُجري في عام 2024 من أجل استخدام نتائجه في هذا التقرير، أكدت 98 في المائة من هذه الحكومات أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تستجيب بفعالية لأولوياتها الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعطت الحكومات تنقيطا جيدا للدعم المشترك للسياسات والمؤسسات التي توجه التنمية، ولقدرة المنظومة على تكييف الاستجابات مع سياقات التنمية المتنوعة. وهذه الإنجازات والكثير من الإنجازات الأخرى هي نتيجة لعمل جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بقيادة نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه.

4 - واعترِف باستمرار بجهود المنظومة الإنمائية الرامية إلى الوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب وفي ترجمة الاتفاقات الدولية إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. لكن هناك أيضا مجالات للتحسين، بما في ذلك تكييف أفضل لوجودنا على الصعيد القطري، وتعزيز تبادل المعلومات، ومواءمة البرامج التي تقوم بها فرادى الوكالات وفق الاحتياجات والأولويات الوطنية الرئيسية، وصقل نماذج العمل.

5 - ولا يزال التمويل يشكل تحدياً أساسياً لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. إذ تحد مستويات وأنواع التمويل الحالية من قدرتها على تقديم الخدمات بالسرعة والحجم والمرونة التي تحتاجها البلدان وتطلبها. ويقدم هذا التقرير أدلة على استمرار عيوب التمويل الهيكلية التي أصبح التعامل معها أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. وإذا ما لم تعالَج، ستقوض قدرة المنظومة على تقديم الدعم الأمثل للبلدان. وهي تشمل الاعتماد المفرط على عدد قليل من الجهات المانحة، والمساهمات المحدودة في صناديق التمويل الجماعي، والتفضيل الواسع النطاق لشركاء التمويل للأموال المخصصة.

6 - وفي عام 2025، ستكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر ملاءمة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية؛ وهي أفضل تنسيقًا وتجهيزًا للتعامل مع المجموعة الواسعة من تحديات التنمية والتقاطعات

فيما بينها. ومع أن هناك المزيد مما يمكننا القيام به لغرض التحسين، إلا أننا نبدأ بخطى واثقة في قطع الميل الأخير حتى عام 2030. وتتيح مبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام فرصا جديدة لضمان تحقيق جميع الفوائد المتوقعة من عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تمشيا مع التوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها 279/72.

## ثانيا - منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إعادة تنظيمها: شريك أقوى في مجال التنمية المستدامة

### ألف - نظام المنسقين المقيمين: في صميم التنمية المستدامة

7 - من الواضح الآن أن إنشاء نظام تنسيق معزز من أجل التنمية كان ضرورياً لتمكين تعزيز أثر وتماسك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتؤكد كل البيانات التي تم جمعها حتى الآن - بما في ذلك تلك البيانات المستقاة من التقييمات المستقلة - أن نظام المنسقين المقيمين يحقق الرؤية التي حددتها الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة 279/72.

8 - وكما هو مبين بالتفصيل في التقرير المرافق لرئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن مكتب التنسيق الإنمائي (E/2025/61)، لا تزال التعليقات الواردة من الدول الأعضاء بشأن الدور الذي يضطلع به المنسقون المقيمون إيجابية. واستمرت تصورات حكومات البلدان المضيفة لسلطة المنسقين المقيمين وقيادتهم ونزاهتهم ومهاراتهم الإدارية ودورهم في تحقيق النتائج المشتركة في التحسن (88 في المائة في عام 2024، وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها 12 في المائة عبر جميع الخصائص). وقُدمت تعليقات إيجابية أيضا على دور المنسقين المقيمين في الاستفادة من الشراكات (90 في المائة في عام 2024).

9 - وبالمثل، أبدى ممثلو حكومات البلدان المساهمة آراء إيجابية، حيث اتفق 84 في المائة ممن شملهم الاستقصاء في عام 2024 أو اتفقوا بشدة على أن عمل المنسقين المقيمين أدى إلى تحسين الاتساق والحد من الازدواجية في عمل الأمم المتحدة. واتفقت نسبة 90 في المائة من البلدان المساهمة على أن نظام المنسقين المقيمين قد ساعد في توسيع نطاق العمل الجماعي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10 - ووُضعت إجراءات محسّنة لنشر المنسقين المقيمين في عام 2024 وساعدت في تسريع التعيينات والتقليل من الشواغر إلى أدنى حد. ووُضع نظام معزز لإدارة الأداء لاستخدامه بدءًا من تقييمات عام 2025. ولا تزال البلدان المضيفة تشير إلى أن هذا النظام يؤدي وظيفته، حيث أفاد 88 في المائة منها بأن المنسقين المقيمين يتمتعون بالمواصفات ومجموعات المهارات المناسبة. وتساعد في ذلك على وجه الخصوص المشاورات المنهجية مع حكومات البلدان المضيفة في وقت مبكر من عملية الاختيار، مما يسمح بتكييف مواصفات المنسقين المقيمين مع احتياجات البلدان. وأثرت القيود المفروضة على الموارد على القدرات في مكاتب المنسقين المقيمين، وتطلبت إيقاف استيعاب مرشحي مجموعة المنسقين المقيمين في عام 2024، وأدت إلى تخفيض عدد المرشحين الذين تتم رعايتهم للخضوع لتقييم المنسقين المقيمين.

11 - وتُظهر البيانات المستقاة من الاستقصاء أوجه تحسن في وجهات نظر أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن المنسقين المقيمين ومكاتبهم. ففي عام 2024، اتفق 88 في المائة من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أن المنسقين المقيمين نجحوا في قيادة الدعم المشترك بين الوكالات للتغييرات المطلوبة في السياسات والأطر التنظيمية الوطنية، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 84 في المائة في عام 2023.

وكانت هناك أيضًا زيادة في النسبة المئوية لأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين اتفقوا أو اتفقوا بشدة على أن المنسقين المقيمين ساعدوا في عقد اجتماعات لأصحاب المصلحة بشأن تمويل التنمية المستدامة (من 68 في المائة في عام 2023 إلى 76 في المائة في عام 2024)، وفي تيسير التركيز على الفرص الوطنية للاستثمارين العام والخاص (من 60 في المائة في عام 2023 إلى 73 في المائة في عام 2024). وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في التدقيق الذي قام به في عام 2024 في دور المنسقين المقيمين في البيئات المعقدة، أيضا إلى أنه في حين أن قيادة المنسقين المقيمين ودعمهم قد أسهما في زيادة اتساق برامج الأمم المتحدة في البيئات المعقدة، لم تكن هناك قدرات كافية لتلبية الطلبات والوفاء بعدد ونطاق الولايات والمسؤوليات.

## باء – التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية

12 – تسلط تقارير متتالية الضوء على اتجاه إيجابي في التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ففي عام 2024، اتفقت 87 في المائة من حكومات البلدان المضيفة و 83 في المائة من حكومات البلدان المساهمة على أن الكيانات تعمل معًا بشكل تعاوني أكثر مما كانت تفعل قبل الإصلاح. وأحرِز تقدم ملحوظ هذا العام في مجال تبادل المعلومات في حين أن بعض المجالات مثل تعبئة الموارد المشتركة وتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة تتطلب المزيد من التحسين.

13 – وما زلنا نشهد أوجه تحسن في تبادل المعلومات بين أعضاء الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين. فالإبلاغ عن النتائج الجماعية قوي نسبياً، حيث أفاد 87 في المائة من المنسقين المقيمين بأن معظم أعضاء الأفرقة القطرية أو جميعهم يتبادلون المعلومات معهم عن النتائج المحققة. ويلزم إحراز مزيد من التقدم بشأن قيام الكيانات بالإبلاغ عن تواصلها مع شركاء التمويل للمنسقين المقيمين. وذكر خمسة وستون في المائة من المنسقين المقيمين أن كيانات قليلة، أو عدم وجود، تقدم تحديثات كافية في هذا المجال، وهو أمر بالغ الأهمية لتمكين تمويل أكثر اتساقاً على الصعيد القطري. وفي حين أن 26 في المائة فقط من المنسقين المقيمين يفيدون بأن جميع أعضاء الأفرقة القطرية يشركونهم في المراحل الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي الخاص بالكيانات، إلا أن هذه النسبة تضاعفت منذ عام 2023. وتتطلب مجالات أخرى لتبادل المعلومات أيضاً تحسيناً، بما في ذلك ما يتعلق بالاجتماعات والمناقشات مع الشركاء الحكوميين وغيرهم من الشركاء، وتنفيذ البرامج، والنتائج الخاصة بكل كيان.

14 – وتماشياً مع اتفاق التمويل الجديد، لا تزال التعبئة المشتركة للموارد من قبل الأفرقة القطرية تثبت أهميتها البالغة في الحد من المنافسة وضمان اتباع نهج في التمويل يتماشى استراتيجياً مع الأولويات الوطنية. ومع ذلك، يفيد 51 في المائة من المنسقين المقيمين بأن التعبئة المشتركة للموارد من قبل الأفرقة القطرية ظلت على حالها أو انخفضت في عام 2024 مقارنة بالسنوات السابقة. وبالمثل، يقدر 83 في المائة من المنسقين المقيمين أنه تم تخصيص أقل من ربع ميزانيات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للبرامج المشتركة في عام 2024. وهذا ليس بالأمر المستغرب، نظراً لأن هياكل الحوافز والمساءلة في كيانات الأمم المتحدة، وكذلك نماذج أعمالها، موجهة نحو تحقيق نتائج خاصة بكل كيان بدلاً من النتائج الجماعية. ولكن هناك بعض الأمثلة الجديدة على قيام الوكالات بإجراء التحولات اللازمة، حيث طلبت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من مكاتبها القطرية ضمان أن تكون 30 في المائة من حافظات برامجها مشتركة مع كيانات أخرى.

15 - وما هو أكثر إثارة للقلق هو أن التقدم المحرز في تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة الخاص بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد توقف إلى حد ما. وتظل هذه الأداة، التي تحدد طرائق العمل وخطوط المساءلة للتنسيق الإنمائي على جميع المستويات، أساسية لتحويل أحكام القرار التاريخي للجمعية العامة 279/72 إلى واقع ملموس في جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وحُددت تحديات مختلفة. إذ تتفاوت مستويات وعي موظفي الأمم المتحدة بالإطار، ويرى البعض أن الإطار معقد أو يسمح بتفسيرات مزدوجة. والالتزام بالإطار ليس موحداً في جميع الكيانات، حيث إن بعض الجوانب الرئيسية للمساءلة المزدوجة - مثل دعوة المنسقين المقيمين إلى تقديم مدخلات بشأن تقييمات أداء الممثلين القطريين - لا تتحقق بالكامل.

16 - وإزاء هذه الخلفية، شرعت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في إجراء استعراض لإطار الإدارة والمساءلة سيستمر طوال عام 2025. وسيعتمد الاستعراض على الأدلة والبيانات الموجودة، بالإضافة إلى آراء وخبرات الموظفين، بهدف تبسيط إطار الإدارة والمساءلة، وتوضيح التوقعات والترتيبات المحددة. وبعد تحديد نتائج هذا الاستعراض وإصدار إطار منقح، أعول على جميع هيئات إدارة كيانات الأمم المتحدة الإنمائية لضمان تنفيذه بالكامل.

## جيم - المواءمة الاستراتيجية مع أولويات البلدان واحتياجاتها من خلال أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وبرامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية المصممة خصيصًا وتكييف تشكيل هذه الأفرقة

17 - لا تزال الحكومات المضيفة تعتبر الأولويات المحددة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة متوافقة بشكل وثيق مع احتياجات وأولويات التنمية في بلدانها (98 في المائة في عام 2024). ولكن الصورة أكثر تعقيداً فيما يتعلق بمدى توافق الأنشطة والنتائج الفعلية الخاصة بالكيانات مع أطر التعاون. ويقدر المنسقون المقيمون أن 79 في المائة من أدوات البرمجة القطرية الخاصة بالكيانات متوائمة مع إطار التعاون. ومع ذلك، يشير تحليل أعمق إلى أن "المواءمة" غالبًا ما تكون خفيفة جدًا، على مستوى عام، ولا تترجم إلى اشتقاق حقيقي لخطط خاصة بكل وكالة.

18 - وهذا ما تؤكده النتائج الأولية المستخلصة من التقييم على نطاق المنظومة بشأن التقدم المحرز نحو جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، الذي سيصدر قريبا والذي لا يجد أدلة تذكر على أن جوهر هذه البرامج يتأثر كثيراً بإطار التعاون وعملية إعداده. ويظل "الاشتقاق" عملية إدارية إلى حد كبير، ويرجع ذلك جزئياً إلى الطابع العام لوثائق إطار التعاون، وضعف آليات الاشتقاق، وعدم اتساق دور المنسق المقيم في التخطيط الاستراتيجي للكيانات.

19 - ووجد التقييم أيضًا أن استخدام الكيانات للأدوات التي تدعم تنفيذ إطار التعاون (مثل خطط العمل المشتركة، واستراتيجيات تعبئة الموارد المشتركة، وهياكل التنسيق) كان ضعيفًا. وفي هذا السياق، صنفت 43 في المائة فقط من الحكومات المضيفة تركيز كيانات الأمم المتحدة الإنمائية على النتائج المشتركة على أنه كافٍ تماماً في عام 2024.

20 - ومن المجالات الأخرى التي تتطلب تفكيراً متأنياً تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وذلك على نحو يتناسب مع أولويات البلدان واحتياجاتها. وفي عام 2024، أجرت جميع الأفرقة القطرية التي أطلقت إطارا جديدا للتعاون عملية تشكيل مرتبطة به، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 83 في المائة في عام 2023. واتفقت نسبة تسعة وثمانون في المائة من حكومات البلدان المضيفة على أن تشكيلات الأفرقة

القطرية مناسبة للاحتياجات والتحديات القطرية المحددة، مقارنة بـــ 87 في المائة في عام 2023. ووجد التقييم على نطاق المنظومة فعلا أن عمليات تشكيل الأفرقة القطرية زادت من مشاركة الكيانات غير المقيمة على الصعيد القطري. لكن النتائج الأولية للتقييم تشير إلى أن هذه العمليات لم تتمكن من إنشاء وجود قطري أكثر ملاءمة ومبني على الاحتياجات. وكانت القرارات الداخلية للكيانات بشـــأن نماذج الأعمال وملاك الموظفين منفصلة عن عملية التشكيل.

21 - وفي حين أن تقرير التقييم النهائي ورد الإدارة سيصدران قريباً، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى تكريس الجهود على نطاق المنظومة الإنمائية لضمان تقديم دعم متسق ومصمم خصيصا للبلدان، يشمل تعزيز الوصول إلى المجموعة الكاملة من الأصول والخبرات التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك الخبرة في مجال السياسات. ويجب أن تكون التوجيهات والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذ إطار التعاون واضحة. ويجب أن تكثف الكيانات الإنمائية، بدعم وإشراف من الهيئات الإدارية، جهودها لضمان أن توفر نماذج أعمالها وسياساتها وتوجيهاتها هياكل الحوافز والقدرات المناسبة للاستجابات على نطاق المنظومة. وأنا على ثقة من أن القادة في جميع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية سينظرون بعناية في نتائج التقييم وسيتخذون خطوات لمعالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية خلال عامي 2025 و 2026، بتوجيه من هيئات إدارتهم.

## دال - الاستفادة من التعاون الإقليمي والخبرة والمشورة في مجال السياسات

22 - أُنشئت منصات التعاون الإقليمي[1] كجزء من عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تجميع الخبرات الإقليمية على نطاق المنظومة بشكل فعال وضمان اتخاذ إجراءات منسقة ومتسقة وفعالة لدعم الاحتياجات المعينة، الوطنية والعابرة للحدود، في كل منطقة. وتقدم التقارير السنوية التي تعدها هذه المنصات صورة شاملة عن عملها.

23 - وفي عام 2024، استضافت منصة التعاون الإقليمي للدول العربية المنتدى الإقليمي للمنظومات الغذائية، الذي أطلق الشراكة بشأن الأثر التحويلي من أجل تحفيز التمويل الابتكاري لمشاريع الأغذية الزراعية. وحصلت على التزامات في مجال السياسات من 13 بلداً من خلال مبادرة "من التعلم إلى الكسب"، التي تعالج بطالة الشباب وتتعاون مع جامعة الدول العربية لإدراج الالتزامات في عمليات تلك البلدان. ولتحسين الكفاءة التشغيلية، أبرمت المنصة عشرة اتفاقات طويلة الأجل وعززت الأماكن المشتركة وحلول المكاتب الخلفية.

24 - ودعمت منصة التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أكثر من 20 بلداً في تحديث مساهماتها المحددة وطنياً للحد من الانبعاثات الوطنية والتكيف مع آثار تغير المناخ، من خلال الحوارات العلمية - السياساتية والتقييمات التقنية. ومن خلال تبسيط تبادل المعارف والاستفادة من الخبرات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة، دعمت المنصة أكثر من 40 بلداً في تحسين قدراتها التقنية في مجال إزالة الكربون، والإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة، ودمج الانتقالات في مجال الطاقة النظيفة في عمليات التخطيط الوطنية.

(1) منصات التعاون الإقليمي هي آليات تنسيق داخلية أُنشئت من خلال إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة على الصعيد الإقليمي. وترأس كل منصة نائبة الأمين العام ويشترك في رئاستها نائبان للرئيسة - الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية الإقليمية المعنية والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتجمع المنصات المديرين الإقليميين للكيانات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة لدعم العمل الجماعي على نطاق المنظومة.

وجمعت المنصة أكثر من 800 1 من أصحاب المصلحة في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين لمبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع، مما أدى إلى تعزيز نظم الإنذار المبكر في جميع أنحاء المنطقة، وهو ما أفضى إلى مزيد من التنسيق في التأهب للكوارث. ودعمت أيضا توفير الخبرة لمساعدة فيجي على وضع أول إطار وطني للعمل الاستباقي في منطقة المحيط الهادئ مع حلول مبتكرة في مجال التأمين القائم على المؤشرات.

25 - واستفادت منصة التعاون الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا من الخبرة في مجال السياسات على مستوى المنظومة لتعزيز المنظومات الغذائية في تركيا وكازاخستان من خلال مبادرة التقارب، مما مكّن البلدان من دمج التحول في المنظومات الغذائية الوطنية مع العمل المناخي. وساهمت المنصة أيضا في تعزيز الرعاية الصحية للاجئين في أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأوروبا الشرقية من خلال مشروع EU4Health المتعلق بالهجرة. ونُفذت مبادرات متعلقة بالتنوع البيولوجي وإدارة المياه في وسط آسيا وجنوب القوقاز من خلال تحديد البرامج المتعلقة بالمياه وتحليلها، وتحديد نقاط الدخول البرنامجية والسياساتية للعمل المشترك للأمم المتحدة، بينما استفادت ألبانيا وأوزبكستان والبوسنة والهرسك من الدعم التقني على نطاق المنظومة للنهوض بإصلاحات الحماية الاجتماعية.

26 - ووضعت منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استراتيجية لتمكين بلدان منطقة البحر الكاريبي من الحصول على التمويل الابتكاري وتعزيز مرونتها الاقتصادية. ولمواجهة التدفقات المتغيرة للهجرة المختلطة، زودت المنصة الأفرقة القطرية ببيانات بالغة الأهمية عن الهجرة والنزوح لتوجيه إعداد استجابات ذات أهداف أدق في مجالي السياسات والبرامج. وأطلقت أيضًا أداة لتتبع النمو الشامل للجميع من أجل تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على اتخاذ قرارات أفضل في مجال السياسات قائمة على البيانات. وزوّدت المنصة المنسقين المقيمين بمشورة سياساتية قابلة للتنفيذ بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وإصلاح السجون، وساهمت في وضع الاتفاق الأيبيري الأمريكي بشأن إمكانية اللجوء إلى العدالة. وعزز الموجز المتعلق بالمساواة بين الجنسين على الصعيد الإقليمي أيضا قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة، وبرمجَتها، وتنسيقها في مجال المساواة بين الجنسين. ونفذت المنصة أيضاً تدابير لتحقيق الكفاءة، مما أدى إلى تحقيق وفورات قدرها 8,4 ملايين دولار.

27 - وقامت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا بتنسيق قدرات الأمم المتحدة الإقليمية والتمويل من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة في وسط منطقة الساحل لتوفير الدعم الاحتياطي الاستراتيجي العابر للحدود لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مما أتاح المشاركة مع الحكومات في إنشاء 10 برامج رائدة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المنصة بتيسير الخبرات الإقليمية ودعم حكومتي جنوب أفريقيا وليبيريا في مواءمة أولوياتهما الإنمائية من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

28 - ولا يزال المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية يعترفون بإمكانات منصات التعاون الإقليمي وإن كانت هذه الآليات لا تزال لم ترق بعد في العديد من المجالات إلى مستوى توقعات كل من الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وازدادت نسبة المنسقين المقيمين الذين أفادوا بأن منصات التعاون الإقليمي فعالة للمناقشات المتعلقة بالسياسات وتبادل الخبرات بـ 16 نقطة مئوية لتصل إلى 49 في المائة في عام 2024؛ ومع ذلك، هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم لضمان قدرة هذه المنصات على تلبية طلبات أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الدعم السياساتي أو القدرات الاحتياطية بالوتيرة والجودة المطلوبتين. وينبغي أن تستمر الجهود المبذولة لمواصلة معايرة دور المنصات في الاستفادة من الخبرة الخاصة بالمنطقة والشرعية المؤسسية والقدرات التنظيمية للجان الإقليمية، التي لا تزال تؤدي دوراً حيوياً في الحوار بشأن السياسات

وبناء توافق الآراء على الصعيد الإقليمي. وستواصل رئيسة منصات التعاون الإقليمي العمل عن كثب مع نائبي الرئيسة المعنيين (الأمين التنفيذي للجنة الإقليمية المعنية والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لتحديد التعديلات التي يمكن أن تعزز الدعم الذي تقدمه المنصات إلى الأفرقة القطرية.

## هاء - تحقيق أوجه الكفاءة في جميع طرائق تسيير الأعمال لزيادة أثر منظومة الأمم المتحدة إلى أقصى حد

29 - تستند مبادرات تحقيق الكفاءة، التي انبثقت من تقريري عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/72/124-E/2018/3)، إلى الجهود الرامية إلى ضمان استخدام أكثر فعالية للموارد، وتعزيز المساءلة، وتحسين المواءمة مع خطة عام 2030، وذلك من أجل تحقيق نتائج يكون لها أثر أكبر بالنسبة للدول الأعضاء في نهاية المطاف. ولا تزال الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة تسيير الأعمال على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية محط تركيز رئيسي، حيث يستتار بخريطة الطريق لتحقيق الكفاءة للفترة 2022-2024 من أجل إحراز تقدم كبير. وفي عام 2024، أبلغت كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن تحقيق 596,2 مليون دولار من مكاسب الكفاءة، متجاوزةً بذلك الهدف الأولي للوفورات المحدد في خريطة الطريق والبالغ 310 ملايين دولار. ويمثل ذلك زيادة قدرها 42,6 مليون دولار عن العام السابق ويضع المنظومة على المسار الصحيح لتحقيق الهدف المحدد لعام 2028 والبالغ 620 مليون دولار. ومنذ عام 2022، حققت المنظومة 958 مليون دولار من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وجاء جزء كبير من هذه الوفورات في عام 2024 من مبادرات خاصة بكيانات معينة، مثل مركز الأمم المتحدة للحجوزات، الذي وفر 5,7 ملايين دولار من خلال تقديم خدمات التنقل والإقامة والخدمات الطبية المشتركة في 116 بلدا. ولئن كانت هذه المكاسب قيّمة، فهناك حاجة متزايدة إلى التركيز على الجهود المبذولة على مستوى المنظومة، لا سيما المكاتب الخلفية المشتركة، لتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة.

30 - وفي عام 2024، أبلغ 129 فريقاً قطرياً تابعاً للأمم المتحدة عن تحقيق أوجه كفاءة بلغ مجموعها 100,5 مليون دولار، وهو ما يعادل تقريباً الوفورات المتوقعة للعام والبالغة 105 ملايين دولار. وجاءت غالبية أوجه الكفاءة هذه من خدمات مثل إدارة الأماكن المشتركة والسفر وخدمات المؤتمرات. واكتسب تنفيذ المكاتب الخلفية المشتركة زخماً مع إطلاق مبادرات جديدة في البرازيل وجمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام وكينيا، أدت بالفعل إلى تحقيق وفورات. وعلى سبيل المثال، بلغت الوفورات الأولية في فيتنام 0,5 مليون دولار في عام 2024، أما في البرازيل، يقدم المكتب الخلفي المشترك الآن 86 خدمة إلى 15 كيانًا من كيانات الأمم المتحدة، يستفيد منها حوالي 200 1 موظف من موظفي الأمم المتحدة. ويجري توسيع نطاق هذه الجهود، مع التخطيط لإنشاء مكاتب خلفية مشتركة إضافية في بلدان مثل إندونيسيا وبنغلاديش وكولومبيا وغيرها.

31 - وزادت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا من تركيزها على تحسين الأماكن المشتركة، حيث تُستخدم نسبة 32 في المائة من مباني الأمم المتحدة الآن كأماكن مشتركة، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 31 في المائة في عام 2023. وساعد هذا التحول في خفض تكاليف الإيجار، مما حقق وفورات قدرها 3,9 ملايين دولار في عام 2024. وعلى الرغم من استمرار وجود تحديات، بما في ذلك الفجوات التمويلية والعقبات التقنية المتعلقة بتصاريح البناء، تساعد المبادرات الجارية في بلدان مثل الجزائر والسنغال ومصر على زيادة عدد الأماكن المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود متضافرة لزيادة الأخذ بزمام استراتيجيات تسيير

الأعمال، مع تولي كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مسؤولية أكبر عن الرصد والإبلاغ وضمان الجودة. ويواصل مكتب التنسيق الإنمائي دعم بناء القدرات وتحليل البيانات لضمان نجاح التنفيذ.

32 - واستشرافاً للمستقبل، ستركز المرحلة المقبلة من خريطة الطريق لتحقيق الكفاءة على التنظيم المنهجي لـ 15 خدمة مشتركة عالية الأثر، مثل خدمات السفر والتنظيف والخدمات الأمنية. وتتجه الأمم المتحدة أيضاً نحو توسيع نطاق الخدمات المشتركة العالمية، وتوحيد عشر خدمات جديدة مستقلة عن الموقع، بما في ذلك الاستقدام وكشوف المرتبات. وستكون الاستفادة من البيانات والتحليلات عاملاً محورياً في زيادة تحسين الخدمات المشتركة العالمية، لا سيما مع بدء استخدام مركبات منخفضة الانبعاثات والتحسينات المعتمِدة على الذكاء الاصطناعي. وفي وقت يشهد قيوداً مالية في العديد من كيانات الأمم المتحدة، من الضروري للغاية تبسيط سير الأعمال وخفض التكاليف الإدارية من أجل تحرير موارد إضافية لبرامج التنمية. ومن شأن تجميع وظائف المكاتب الخلفية أن يقلل إلى حد كبير من النفقات الإدارية على مستوى المنظومة، وبالتالي الإسهام في زيادة الكفاءة وتحسين تخصيص الموارد لأهداف التنمية المستدامة.

الشكل 1

**أوجه الكفاءة المبلغ عنها حسب السنة، حتى 7 نيسان/أبريل 2025**

*(بملايين دولارات الولايات المتحدة)*

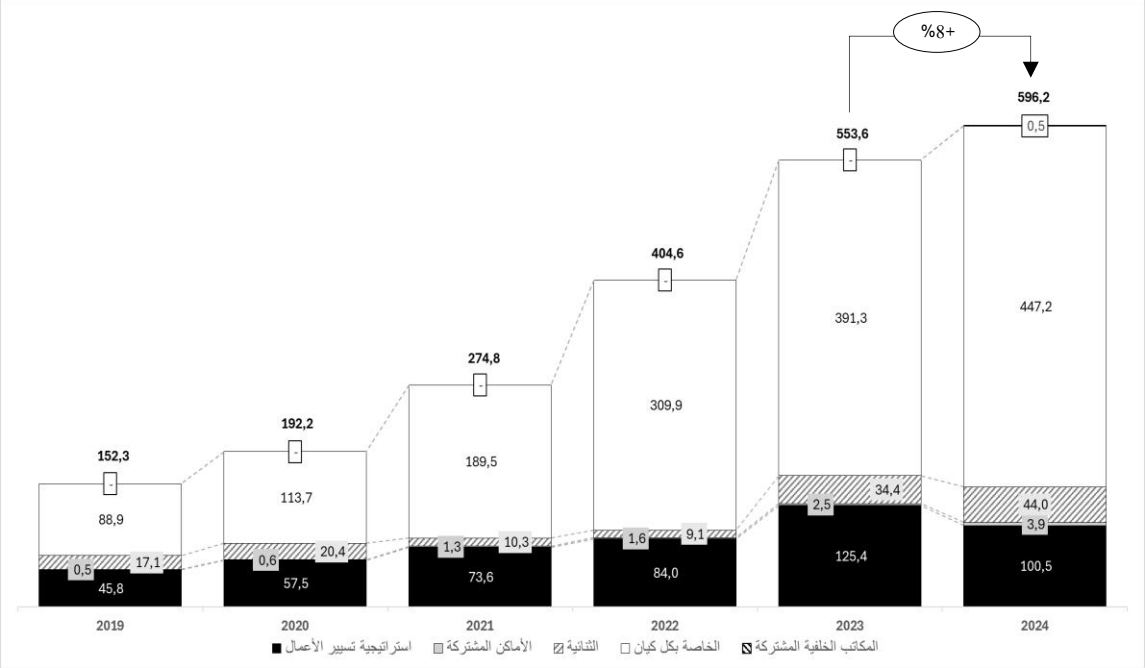


*المصدر*: المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2024.

## ثالثا - تسريع وتيرة العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

33 - أكد اعتماد ميثاق المستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 من جديد التضامن العالمي والالتزام بالتنمية المستدامة والسلام وحقوق الإنسان. وتستفيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من هذا الزخم لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على سد ثغرات في الاستثمار في المجالات البالغة الأهمية.

34 - وتوفر المسارات التحويلية الستة - إحداث تحول في المنظومات الغذائية، وعمليات الانتقال الطاقي والحصول على الطاقة، والربط الرقمي، والتعليم وتنمية المهارات، وفرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، ومعالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث - إلى جانب عوامل التمكين الأربعة، نقاط دخول واضحة لتوسيع نطاق العمل من أجل تحقيق أثر ونتائج أكبر. وقيّمت حكومات البلدان المضيفة دعم الأمم المتحدة في هذه المجالات تقييما إيجابيا جدا (صنفت 86 في المائة من هذه الحكومات الدعم على أنه فعّال)، وهو ما يمثل زيادة بـ 11 نقطة مئوية في نسبة الرضا من عام 2023 إلى عام 2024. ولا تزال مجالات مثل الحصول على الطاقة والربط الرقمي تتطلب مزيدًا من الاهتمام؛ ومع ذلك فقد لوحظت جهود لتوسيع نطاق الدعم في عام 2024 وتنعكس في نتائج الاستقصاء (انظر الشكل 2).

الشكل 2

**الحكومات التي قيمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أنها فعالة فيما يتعلق بالمسارات التحويلية الستة**

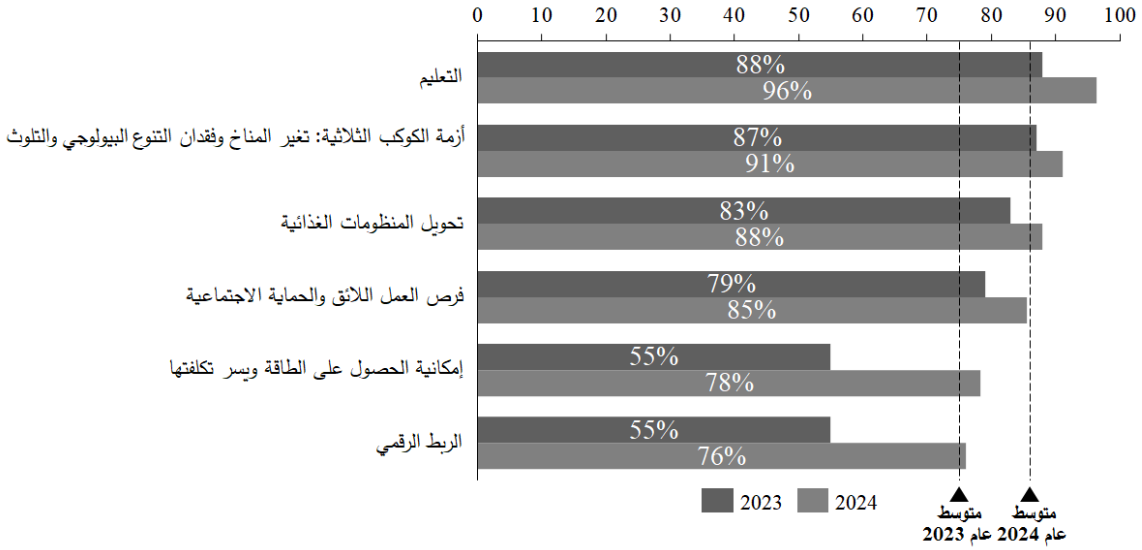


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في عامي 2023 و 2024.

### 1 - المنظومات الغذائية

35 - إحداث تحول في المنظومات الغذائية أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام. ووجهت الدول الأعضاء في استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات طلبًا جديدًا إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديم دعم متسق للمساعدة في بناء منظومات غذائية مستدامة. وتؤدي كيانات الأمم المتحدة بالفعل دورًا محوريًا؛ ففي عام 2024، أفادت 85 في المائة منها بتقديم الدعم المباشر للبلدان في هذا المجال. وعلى المستوى القطري، يؤدي المنسقون المقيمون دورًا رئيسيًا في دعم الدول الأعضاء في التحضير للاجتماع الثاني المعني بتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه 2025.

36 - وتوقف التقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بشكل عام منذ عام 2021، في البداية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ثم تفاقم ذلك لاحقًا بسبب أزمة المناخ والتوترات

الجيوسياسية. ولا تزال أزمة الأمن الغذائي العالمية تشكل تحدياً خطيراً، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع بما يتراوح بين 713 و 757 مليون شخص، ويعاني 2,33 بليون شخص من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، ويعاني 193 مليون طفل من سوء التغذية.

37 - واستفاد من جهود الأمم المتحدة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أكثر من 150 مليون شخص في عام 2024. ووصل أكبر برنامج تابع لبرنامج الأغذية العالمي في مجال المساعدات الغذائية والتحويلات النقدية وتعزيز القدرات إلى 107 ملايين شخص. وحظي التحالف المعني بالوجبات المدرسية، الذي أُطلق في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، بدعم 98 دولة عضوا و 129 شريكًا، مما يعزز الالتزامات العالمية بوضع حد لسوء التغذية وتزويد كل طفل بوجبات مدرسية مغذية بحلول عام 2030. وأدت أفرقة الأمم المتحدة القطرية دوراً نشطا في تنفيذه؛ فعلى سبيل المثال، في غواتيمالا، عمل فريق الأمم المتحدة القطري مع الجهات الفاعلة الوطنية والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية لتوفير وجبات مغذية للأطفال والنهوض بالزراعة المستدامة من خلال دمج الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك صغار المزارعين والقطاع الخاص، في سلسلة الإمدادات الغذائية.

38 - ويوجد مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية في صميم الاستجابة على نطاق المنظومة، ودعم أكثر من 55 بلدا في عام 2024. وأطلق مبادرة التقارب في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للنهوض بأهداف إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي. وتعامل المركز مع القطاع الخاص من أجل دعم دعوة الأمين العام للعمل من أجل التعجيل بتحويل المنظومات الغذائية. وتساعد المبادرة البلدان من خلال مجموعات يدعمها المنسقون المقيمون على مواءمة السياسات المتعددة القطاعات بشأن مسارات تحويل المنظومات الغذائية مع المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية قبل انعقاد الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

39 - وقامت الكيانات بتوسيع نطاق المبادرات لتحسين تتبع التحول في المنظومات الغذائية. وقامت مبادرة العد التنازلي للمنظومات الغذائية، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وشركاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ببناء نظام قائم على العلم لتقييم أداء المنظومات الغذائية العالمية، وتقديم توجيهات وأدلة خاصة بكل بلد.

40 - وما فتئت آليات التمويل الابتكاري تدعم إحداث التحول في المنظومات الغذائية. ففي عام 2024، أنشأ الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة نافذة المنظومات الغذائية للاستثمار في البرمجة المتكاملة من خلال برامج مشتركة في 18 بلدًا، مقترنة بالجهود الوطنية للاستفادة من أثر مضاعف يصل إلى خمسة أضعاف التمويل الأولي. وتم توسيع نطاق الأداة الخاصة بالتدفقات المالية إلى المنظومات الغذائية، التي يقودها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، ليشمل 12 بلداً في عام 2024 بعد أن كانت أداة تجريبية (في ثلاثة بلدان) في عام 2023. وتمكّن هذه الأداة الحكومات والجهات المانحة من الحصول على معلومات مالية بشأن تمويل الأغذية - أفكار متعمقة وبيانات واتجاهات - للاستنارة بها في اتخاذ القرارات وتوقع التحديات وتقليل المخاطر، مع التركيز على تدفقات القطاع الخاص.

41 - ولتحسين مواجهة تغير المناخ والكوارث ذات الصلة والممارسات الزراعية غير المستدامة التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، عززت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابتها من خلال

تكنولوجيات التنبؤ ونظم الإنذار المبكر ونظم العمل المبكر وبيانات أقوى للاسترشاد بها في العمل. وفي عام 2024، دعمت التحويلات النقدية وآليات التأمين 9,2 ملايين شخص في التخفيف من الصدمات المناخية والتكيف مع الظروف المتزايدة التقلب. وتحدّ أوجه العجز المالي من قدرة البلدان النامية على توسيع نطاق برامج الأمن الغذائي والاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة، في الوقت الذي يستمر فيه تغير المناخ في تعطيل الإنتاج الزراعي.

42 - وعلى المستوى القطري، تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إدماج انعدام الأمن الغذائي وعمليات الانتقال في مجال المنظومات الغذائية المستدامة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المتماشية مع الأولويات الوطنية. وفي عام 2024، وجد 88 في المائة من المشاركين في استقصاء حكومات البلدان المضيفة أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية فعالة في دعم عمليات الانتقال في مجال المنظومات الغذائية، وهو ما يمثل تحسناً بـ 5 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق. ويمثل اجتماع التقييم الثاني لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه 2025 فرصة للتعلم من التقدم المحرز وتتبع الوفاء بالالتزامات وتعزيز الشراكات وإطلاق المزيد من فرص الاستثمار. وستستفيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من نتائج عملية التقييم لتعزيز الدعم المقدم للبلدان، وزيادة التمويل، وتحسين أطر الرصد بغية تسريع التحول نحو المنظومات الغذائية المستدامة.

### 2 - عمليات الانتقال في مجال الطاقة وإمكانية الحصول عليها

43 - يُسر تكلفة الطاقة وإمكانية الحصول عليها بالغا الأهمية لمسارات التنمية في البلدان. فقد أشار استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات، على وجه الخصوص، إلى الحاجة إلى زيادة المساعدة لتحقيق حصول الجميع على طاقة حديثة موثوقة ومستدامة وميسورة التكلفة في أفريقيا. ومع ذلك، فقد أثرت التحديات العالمية، إلى جانب محدودية الدعم التقني وتدابير الحماية الاجتماعية، على عمليات الانتقال في مجال الطاقة المستدامة في البلدان بشكل متفاوت، مع وجود ثغرات في استثمارات الطاقة المتجددة والتوظيف ذي الصلة، لا سيما في أفريقيا. وفي حين لا تزال العوائق التي تحول دون الحصول على الكهرباء والبنية التحتية للطاقة النظيفة قائمة في مختلف المناطق النامية، فقد ازدادت الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة في عدد من الاقتصادات الناشئة والنامية. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يتجاوز الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة 2 تريليون دولار لأول مرة في عام 2024.

44 - وفي عام 2022، ارتفع عدد الأشخاص المحرومين من الكهرباء لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن، ليصل إلى 685,2 مليون شخص، دون تحقيق أي مكاسب في معدل الوصول العالمي البالغ 91 في المائة. ويتركز أولئك الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الطاقة بشكل كبير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً، التي يواجه الكثير منها تحديات بسبب الآثار المطولة للأزمات العالمية والهشاشة والنزاعات. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، سيبقى ما يقدر بحوالي 660 مليون شخص بدون كهرباء بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك، لا يزال 2,1 بليون شخص في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى وقود الطهي النظيف، واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، سيظل شخص واحد من كل خمسة أشخاص بدون حلول الطهي النظيف بحلول عام 2030، وهو ما يقل كثيراً عن وصول الجميع إلى هذه الحلول.

45 - ويسرت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال الطاقة، وأدت دوراً رئيسياً في تسريع عمليات الانتقال الطاقي الوطنية لتغذية مسارات التنمية

المستدامة. وتواصل تيسير إبرام الاتفاقات بشأن الطاقة، وهي مبادرة رئيسية، مع تعهدات مالية تزيد قيمتها الإجمالية عن 1,4 تريليون دولار حتى عام 2024، مقارنة بـ 400 بليون دولار في عام 2021. وفي الفترة من عام 2021 إلى عام 2024، جمعت إجراءات الاتفاقات بشأن الطاقة أكثر من 201 بليون دولار، واستثمر ثلثا المجموع في عام 2024، وهو ما يبين الكيفية التي يؤدي بها تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق فوائد ملموسة، ويولد العمل اللائق والنمو الاقتصادي والعمل المناخي، مع القيام أيضا بتحسين الحصول على الرعاية الصحية، وتحسين المنظومات الغذائية، والتنمية الحضرية المستدامة والنقل. وقدمت منظمة الطاقة المستدامة للجميع، باعتبارها عضوًا في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، الدعم التقني والمالي للبلدان في وضع خطط الانتقال والاستثمار في مجال الطاقة بغية بناء نظم طاقة تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقق صافي صفري للانبعاثات. وتقود البلدان هذه العملية وتستخدم فيها التحليلات والمشاركة وبناء القدرات لتيسير وضع خطط الاستثمار لمساعدة البلدان على التعامل مع المستثمرين والمؤسسات الإنمائية.

46 - ويمكن لمبادرة "المهمة 300"، وهي عبارة عن تعاون للقطاعين العام والخاص بين البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ومبادرة الأمين العام للطاقة المستدامة للجميع، من بين جهات أخرى، أن تقلل من مخاطر الاستثمارات وأن تقوم بتعبئة رأس المال لدعم الطاقة المتجددة الموزعة والبنية التحتية للشبكات وتجارة الطاقة عبر الحدود. واستناداً إلى الزخم الحالي، كثفت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة الدعم من خلال التعاون بين الوكالات وعملت بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لنشر الموارد والخبرات المشتركة. وفي عام 2024، صنفت أكثر من 78 في المائة من حكومات البلدان المضيفة الدعم المتعلق بالطاقة المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أنه فعال، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 55 في المائة في عام 2023. ومنذ عام 2022، تمكن 55 مليون شخص من الحصول على طاقة نظيفة ومستدامة بأسعار معقولة من خلال الجهود التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

47 - ويستوجب التحقيق الكامل لحصول الجميع على الطاقة وتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 إقامة شراكات وتمويلا ابتكاريا وتقديم المزيد من الدعم لسد الثغرات المستمرة في إمكانية الحصول على الطاقة وتوجيه عملية انتقال عادلة تشمل الفئات السكانية الأكثر ضعفاً. ويمكن لحلول الطاقة المتجددة اللامركزية لكن الموزعة أن توفر خدمات الكهرباء الحيوية للمجتمعات المحلية النائية التي لا تتلقى هذه الخدمات. وتدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية البلدان النامية في تعزيز الشراكات بين القطاعات ونماذج التمويل من أجل خفض التكاليف الرأسمالية وجذب الاستثمار في الطاقات النظيفة. ومن خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين، ما فتئ يقدَّم المزيد من الدعم لاستعراض وتقييم وتطوير أطر تنظيمية ملائمة تقلل من مخاطر الاستثمار في مجال الانتقال الطاقي. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، ينبغي أن يسير هذا الدعم جنباً إلى جنب مع بناء القدرات، وتعبئة التمويل العام الدولي للطاقة لبناء البنية التحتية، وتضييق الفجوة في الحصول على الطاقة في عملية الانتقال إلى الطاقات النظيفة.

### 3 - الربط الرقمي

48 - يكلف استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتوسيع نطاق الدعم المتكامل المقدم في مجال السياسات للبلدان المضيفة لتحسين الربط الرقمي. ويشمل ذلك المساعدة في الاستثمار في البنية التحتية العامة الرقمية وتسخير الذكاء الاصطناعي، إلى جانب توسيع نطاق التعاون والتمويل الدوليين من أجل الاستعداد الرقمي.

49 - وأقرت الدول الأعضاء، في التعاهد الرقمي العالمي[2]، أيضا بأن الربط الرقمي أمر بالغ الأهمية لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وعدم ترك أحد خلف الركب[3]. ومع ذلك لا يزال 2,6 بليون شخص يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، حيث يقدر أن شخصًا واحدًا فقط من كل أربعة أشخاص (27 في المائة) متصل بالإنترنت. وتتخذ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات لدعم البلدان بشكل أفضل من خلال تقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات، وتيسير بناء القدرات وتعزيز نقل التكنولوجيا في مجال الربط الرقمي، مع ضمان اتباع نهج قائمة على الحقوق والتكيف مع المجتمعات الرقمية الناشئة. ويكمل ذلك الجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل سد الفجوة الرقمية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وضمان عدم تخلف البلدان والأفراد/المجتمعات المحلية عن الركب مع توسع الحدود في المجال الرقمي.

50 - ويؤكد التعاهد الرقمي العالمي على أهمية الربط الرقمي الشامل وسلامة الفضاء الرقمي. وسيدعم المكتب الجديد للتكنولوجيات الرقمية والناشئة، الذي أنشأته الجمعية العامة في 1 كانون الثاني/يناير 2025، متابعة وتنفيذ التعاهد على نطاق المنظومة. وأصدرت الأمم المتحدة إطار ضمانات البنية التحتية العامة الرقمية الشاملة في عام 2024[4]، الذي يهدف إلى تحقيق السلامة والشمول في البنية التحتية العامة الرقمية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ويدعو التقرير النهائي للهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي[5] إلى زيادة القدرة على إدارة هذه التكنولوجيا وآثارها الواسعة، بسبل منها اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي في توجيه المعايير العالمية الجديدة، استنادًا إلى استجابة منسقة على نطاق المنظومة.

51 - ويعمل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة على تحفيز عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال نافذته الخاصة بالتحول الرقمي، وقد أمن أكثر من 66 مليون دولار للبرامج المشتركة منذ عام 2022، مع تمويل مشترك من الشركاء بنسبة 40 في المائة تقريبًا. وحتى تاريخ هذا التقرير، تمت الموافقة على 22 برنامجاً مشتركاً، ومن المقرر تنفيذ ثلثها في أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية غير الساحلية.

(2) قرار الجمعية العامة 1/79، المرفق الأول.

(3) تُظهر خطة تسريع التحول الرقمي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كيف يمكن للحلول الرقمية أن تسرع إحراز التقدم في تحقيق 70 في المائة على الأقل من غايات أهداف التنمية المستدامة. انظر https://www.sdg-digital.org/accelerationagenda.

(4) انظر https://www.dpi-safeguards.org/.

(5) *Governing AI for Humanity* (United Nations publication, 2024).

الشكل 3

**تعليقات الحكومات على فعالية الدعم الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال الربط الرقمي، حسب مجموعات البلدان**

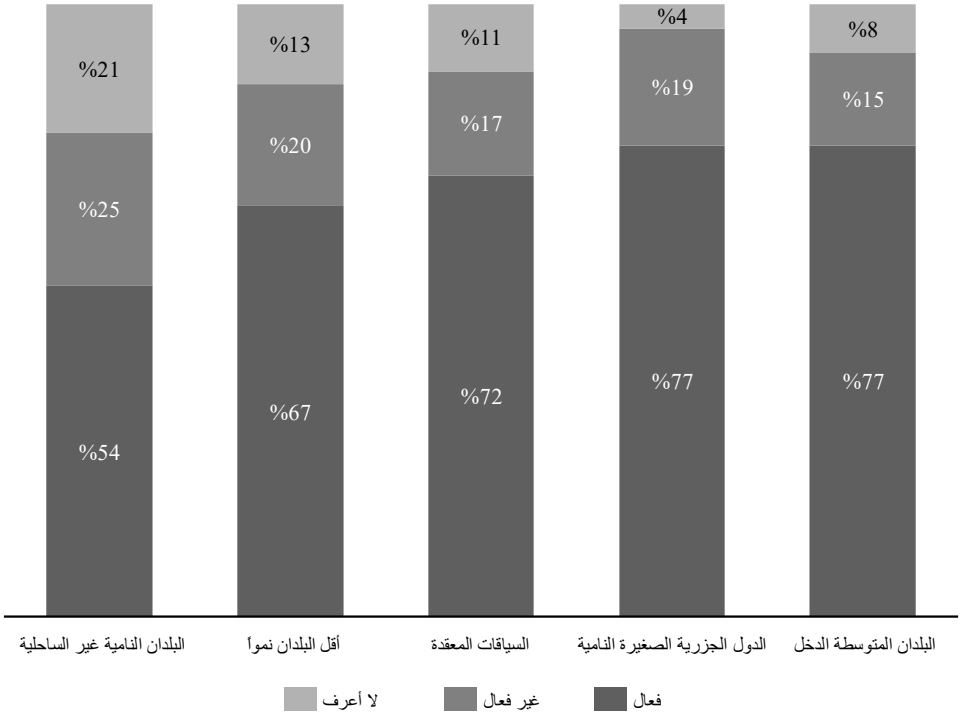


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في عام 2024.

52 - واعتبرت غالبية كبيرة من حكومات البلدان المضيفة (78 في المائة) أن دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين الشمول الرقمي وسد الفجوة الرقمية فعال، وهي نتيجة تشبه معدلات عام 2023 (انظر الشكل 4). وكانت المعدلات أقل فيما يتعلق بإدارة تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي. إذ وجد أقل من نصف البلدان أن دعم الأمم المتحدة فعال، على الرغم من أن ما يقرب من 40 في المائة من الحكومات التي أجابت على الاستقصاء لم يكن لديها معلومات كافية للرد. وأحد الأمثلة على هذا الدعم التحالفُ الرقمي للشراكة من أجل بناء القدرة على الاتصال بالإنترنت (Partner2Connect) الذي يقوده الاتحاد الدولي للاتصالات والذي جمع أكثر من 000 1 تعهد من 466 كياناً يبلغ مجموعها حوالي 60 بليون دولار في شكل شراكات والتزامات جديدة لتحقيق الربط الشامل.

الشكل 4

**تعليقات الحكومات على فعالية الدعم الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال التكنولوجيا الرقمية والتعاون الرقمي**

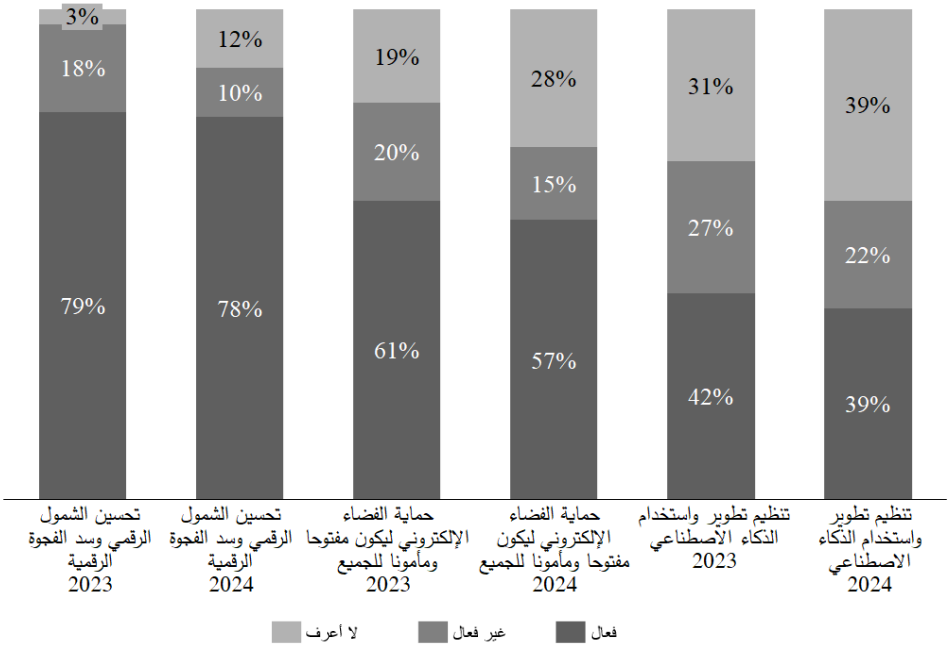


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في عامي 2023 و 2024.

53 - وأفاد أكثر من نصف المنسقين المقيمين (61 في المائة) بأنهم استفادوا من دعم المقرات الرئيسية لكيانات الأمم المتحدة للتحول الرقمي، وهو ما يمثل استمراراً لاتجاه لوحظ منذ عام 2021. ولكن، هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بهذه التحديات.

54 - وخلال دورة عام 2024 للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، ستكثّف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها المبذولة لدعم الحكومات في تعاملها مع التحديات والفرص الناشئة في المجال الرقمي. ويشمل ذلك الاستفادة حيثما أمكن من الرؤية المنصوص عليها في التعاهد الرقمي العالمي، واستيعاب التكنولوجيات الرائدة والكاسحة والتكيف معها، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وزيادة الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة. ويمكن توسيع نطاق الدعم المقدم من الأمم المتحدة على المستوى القطري وإعادة تركيزه لتلبية مطالب صانعي السياسات بشأن المعايير والقواعد لإدارة المخاطر الأمنية والمخاطر التي تهدد سلامة المعلومات[6]. ويجب الاهتمام بمنع حدوث فجوة رقمية جديدة وتفاقم الفجوة الرقمية الحالية من خلال الذكاء الاصطناعي[7].

(6) انظر: *Governing AI for Humanity* (United Nations publication, 2024), p.28

(7) *Mind the AI Divide: Shaping a Global Perspective on the Future of Work* (United Nations publication, 2024), foreword.

### 4 - الثغرات في التعليم والمهارات

55 - منذ عام 2019، صُنّف الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة باستمرار من قبل حكومات البلدان المضيفة على أنه من بين المجالات الخمسة الأولى التي كانت مساهمة الأمم المتحدة فيها أكثر أهمية. ويدعو استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة تحسين دعمها للدول الأعضاء في تنمية قدراتها لضمان إمكانية الحصول على التعليم الجيد والشامل والآمن والمنصف. ومع ذلك، لا تزال الجهود المبذولة لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بعيدة جدا عن المسار الصحيح. والتقدم المحرز بطيء، إذ يوجد 251 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس ويستمر التفاوت عبر المناطق. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة الاستثمار.

56 - واستنادًا إلى استقصاءات آراء حكومات البلدان المضيفة في عام 2024، قيم أكثر من 70 في المائة من الحكومات في المتوسط دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية للتعليم على أنه فعال في سبعة مجالات ذات أولوية (انظر الشكل 5). وكانت المعدلات أعلى بالنسبة لدعم الأمم المتحدة في ضمان المساواة في الحصول على التعليم وتعكس زيادة كبيرة في الفعالية فيما يتعلق بتحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية (19 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق).

الشكل 5

**المجالات التي قيّمت فيها الحكومات الدعم المقدَّم في مجال التعليم من فريق الأمم المتحدة القطري على أنه فعال**

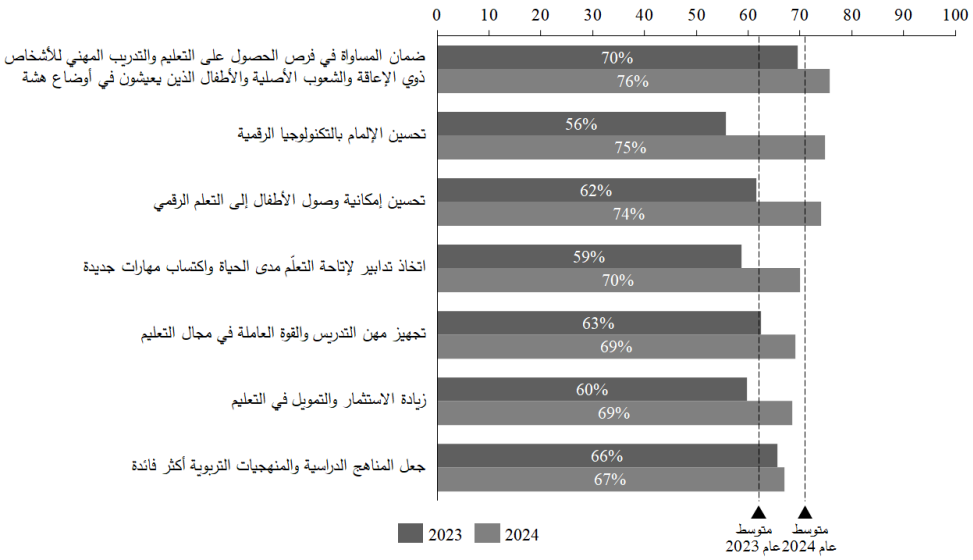


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في عامي 2023 و 2024.

57 - وفي أعقاب قمة تحويل التعليم التي عقدت في عام 2022، قدم 140 بلدا التزامات وطنية تهدف إلى معالجة أزمة التعلم وزيادة الاستثمار. وأكد إعلان فورتاليزا، الذي اعتُمد في الاجتماع العالمي للتعليم لعام 2024 في البرازيل بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على الالتزامات الوطنية بتوفير التعليم المنصف والشامل للجميع مع التركيز بشكل خاص على العوامل الحاسمة (مثل الإنصاف وإمكانية الحصول على التعليم). ويبقى الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً أولوية أساسية، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون حالات نزاع واللاجئون والنازحون داخلياً والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة.

58 - وأظهرت أداة تتبع الأعمال المتعلقة بالتعلم الأساسي لعام 2024 التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تقدماً في تقييمات التعلم وتحديد نتائج التعلم في 123 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي شملتها العملية. كما تظهر نتائجٌ ملموسة في ضمان بيئات تعليمية آمنة. وتوسع برنامج إنهاء العنف الجنساني في البيئة المدرسية في سيراليون من 21 إلى 617 مدرسة، حيث وصل إلى 246 147 مراهقا، 54 في المائة منهم من الفتيات. وأسفر البرنامج عن مكاسب كبيرة تتمثل في زيادة السلامة والمواقف الجنسانية الإيجابية، بينما انخفض عدد البلاغات عن العنف الجنسي بين المراهقين.

59 - وتعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بمهنة التدريس لمعالجة النقص العالمي في عدد المعلمين البالغ 44 مليون معلم[8]. وأسفرت جهود الدعوة بشأن التوصيات عن تحسينات ملحوظة في السياسات. ففي منغوليا، أدى ذلك إلى زيادة تصل إلى 30 في المائة في مرتبات المعلمين وزيادة في تمويل التعليم. وفي إندونيسيا، مُنح أكثر من مليون معلم عقوداً دائمة توفر الأمن الوظيفي وظروف عمل محسنة. وستواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العمل مع أصحاب المصلحة لتعزيز الإصلاحات الطويلة الأجل، بما في ذلك التدريب العالي الجودة للمعلمين وتنمية مهاراتهم.

60 - ولا تزال المبادرات التي تدعمها كيانات الأمم المتحدة مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم وجيغا تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز الحصول على التعليم وجودته. وتشمل مبادرة "بوابات التعلم الرقمي العام" الآن 17 بلدا. وفي بوتان، أدى الفريق القطري دوراً محورياً في النهوض بالتعليم الرقمي، حيث ضمن أن كل مدرسة لديها اتصال بالإنترنت، وهو ما يتجاوز المعدل العالمي.

61 - وسد ثغرة تمويل التعليم السنوية البالغة 97 بليون دولار أمر بالغ الأهمية. واستثمرت البلدان المنخفضة الدخل 55 دولارًا فقط لكل متعلم في عام 2022 مقارنة بـ 543 8 دولارا في البلدان المرتفعة الدخل[9]. ويعيش حوالي 3,3 بلايين شخص في بلدان تنفق على مدفوعات فوائد الديون أكثر مما تنفقه على التعليم[10]. وسيشكل مؤتمر تمويل التنمية لعام 2025 ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية فرصتين مهمتين لمعالجة ثغرة تمويل التعليم وتوسيع نطاق الحلول لإحداث تحول في مجال التعليم.

### 5 - فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية

62 - دعا استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات إلى مواصلة دعم الأمم المتحدة في وضع وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية للجميع. والواقع أن إتاحة فرص العمل اللائق والتحول في مجال الحماية الاجتماعية ضروريان لكسر حلقة الفقر المدقع بالنسبة لأكثر من 712 مليون شخص في جميع أنحاء العالم[11]. وللمرة الأولى على الإطلاق، أصبح أكثر من نصف سكان

(8) UNESCO and International Task Force on Teachers for Education 2030, *Global Report on Teachers: addressing teacher shortages and transforming the profession* (Paris, 2024).

(9) Nobuyuki Tanaka and others, *Education Finance Watch 2024* (World Bank Group, Washington D.C.; UNESCO, Paris, 2024).

(10) United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (New York, 2024), p. 9.

(11) United Nations 2024, https://sdgs.un.org/goals/goal1#progress_and_info.

العالم (52,4 في المائة) مشـمولين باسـتحقاق واحد على الأقل من اسـتحقاقات الحماية الاجتماعية، ولكن لا يزال 3,8 بلايين شخص يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، بمن فيهم أكثر من 9 من كل 10 أشخاص في البلدان المنخفضة الدخل[12].

63 - وفي الاسـتقصـاء الذي أجري في عام 2024، وجدت غالبية حكومات البلدان المضـيفة أن دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية فعال بالنسبة لتطبيق نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وتحسين سياسة الحماية الاجتماعية وإدارتها وتقديمها. وكانت الحصـة أقل قليلاً فيما يتعلق بدعم تعبئة الموارد للحماية الاجتماعية (انظر الشكل 6).

الشكل 6

**المجالات التي قيّمت فيها الحكومات الدعم المقدَّم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أنه فعال**

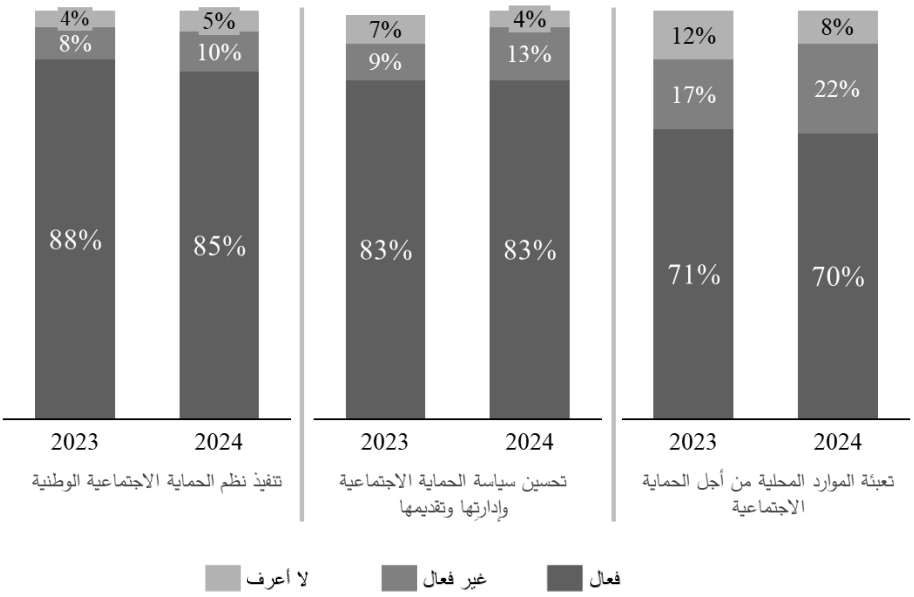


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في عامي 2023 و 2024.

64 - ويركز الدعم المقدم على نطاق المنظومة على نظم الحماية الاجتماعية الشـاملة والمسـتدامة والجامعة التي تتماشـى مع معايير منظمة العمل الدولية. فعلى سـبيل المثال، دعمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية وضع سياسات وطنية للحماية الاجتماعية أو سياسات وطنية للرعاية في البرازيل وزامبيا وسري لانكا وكينيا، من بين بلدان أخرى. وفي ماليزيا، دعمت الأمم المتحدة توسـيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشـمل جميع العمال، بغض النظر عن جنسيتهم، بحيث تغطي الإصابة في مكان العمل والبطالة والعجز والوفاة.

65 - ولدينا أسـاس قوي يمكن البناء عليه. فقد اعتبرت 70 في المائة من الحكومات المضـيفة أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية فعالة في تعبئة الموارد المحلية للحماية الاجتماعية. وصـنف أكثر من 90 في المائة

(12) International Labour Office, *World Social Protection Report 2024–2026: Universal Social Protection for Climate Action and a Just Transition* (Geneva, 2024).

من الحكومات المضيفة مساعدة الأمم المتحدة على أنها فعالة بالنسبة لفئات تشمل الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً (انظر الشكل 7).

الشكل 7

**تقييمات الحكومات لفعالية الدعم المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتوسيع نطاق سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية المحددة الأهداف، حسب الفئة السكانية**

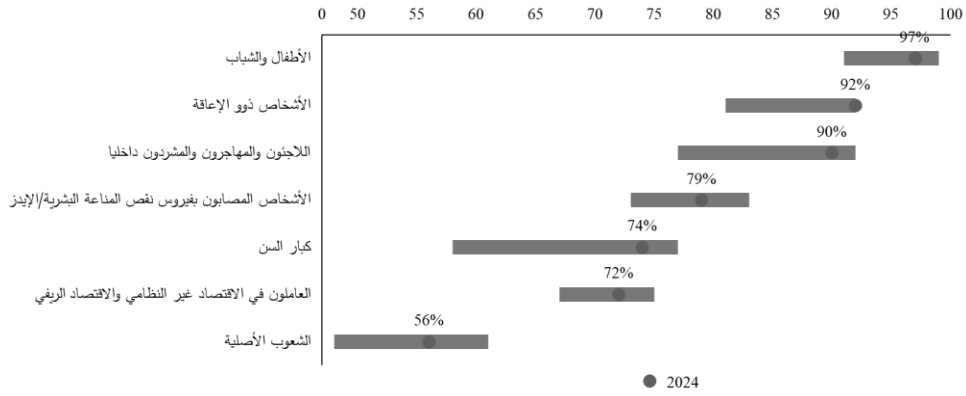


*المصدر:* الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في سنوات متعددة.

*ملاحظة:* يتوافق النطاق مع القيم الدنيا والقصوى خلال الفترة 2021-2024.

66 - وزادت فعالية دعم الأمم المتحدة للحماية الاجتماعية لكبار السن في العام الماضي، على الرغم من أن المعدلات قد تراجعت بالنسبة لفئات أخرى، بما في ذلك العمال في الاقتصادين غير النظامي والريفي والشعوب الأصلية. وفي البرازيل، عقدت منظمة العمل الدولية أول حوار عالمي بشأن الانتقال العادل مع الشعوب الأصلية في كانون الأول/ديسمبر 2024، وذلك لإدراج وجهات نظرها في الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق انتقال عادل.

67 - ويجمع المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك تسعة بلدان رائدة جديدة، في عام 2024[13]. ودعمت جولة التمويل الأولى، التي بلغ مجموعها 21 مليون يورو، 24 مشروعًا قطريًا، مع تعبئة 22,8 مليون دولار إضافية لجولة التمويل الثانية في عام 2025. وللمُسرِّع موارد متطورة، بما في ذلك لوحة معلومات عن القطاع غير النظامي وأداة تشخيصية للاقتصاد الكلي، مما يتيح تحسين تصميم المشاريع والسياسات وتقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

(13) تشمل البلدان الرائدة ألبانيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباراغواي، وباكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسنغال، وغينيا، والفلبين، وفييت نام، وكابو فيردي، وكمبوديا، وكولومبيا، وملاوي، وناميبيا، ونيبال.

**الصحة العالمية**

68 - التغطية الصحية الشاملة عنصر أساسي من عناصر الحماية الاجتماعية، إذ تُسهم في بناء قوة عاملة تتمتع بصحة جيدة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل أشكال الهشاشة الاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال تحقيقها التزاما عالميا لم يتم الوفاء به.

69 - ويُؤكد استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات على ضرورة دعم المنظومة الإنمائية لتعزيز الشراكات في مجال الرعاية الصحية الأولية، والعمل على تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات، ودمج الأدوات التحليلية في السياسات الصحية الوطنية لوضع تدابير مضادة لمواجهة الطوارئ الصحية. ولا يزال أكثر من نصف سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. ولا تزال التكاليف الباهظة التي يتحملها الأفراد تدفع الملايين إلى براثن الفقر. ورغم وجود أحكام قانونية للحماية الصحية الاجتماعية تغطي 83,7 في المائة من سكان العالم، فإن 60,1 في المائة فقط منهم يتمتعون بحماية فعالة.

70 - وفي عام 2024، أشارت 53 في المائة من حكومات البلدان المضيفة التي شملها الاستقصاء إلى الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة على أنه مجال ذو أهمية عالية بالنسبة لدعم الأمم المتحدة خلال العامين المقبلين. وجاءت تعليقات الحكومات على دعم الأمم المتحدة في تعزيز النظم الصحية إيجابية. وكانت هذه التعليقات جد إيجابية بشكل خاص فيما يتعلق باستراتيجيات التغطية الصحية الشاملة (82 في المائة) وتغطية الخدمات الصحية الأساسية الجيدة والميسورة التكلفة (90 في المائة)، حيث زادت كل واحدة منهما بأكثر من 8 نقاط مئوية مقارنةً بعام 2023 (انظر الشكل 8).

الشكل 8

**تقييمات الحكومات لفعالية دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية للرعاية الصحية، حسب نوع المساعدة**

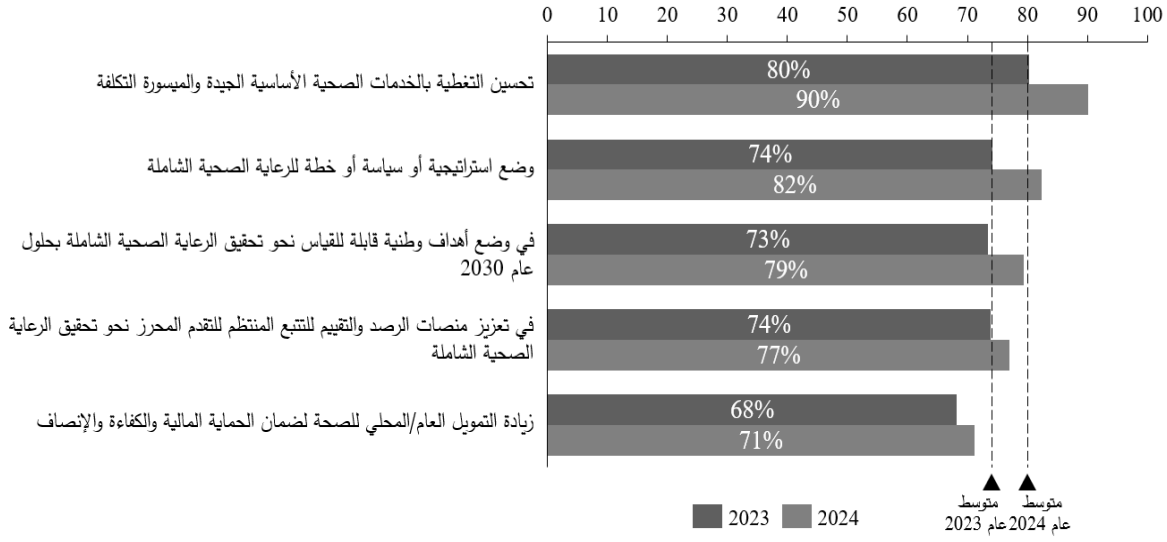


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في عامي 2023 و 2024.

71 - ولا تزال البلدان النامية معرضة بشدة لتفاوتات عالمية صارخة في الاستفادة من التدخلات المنقذة للحياة، بما في ذلك اللقاحات ووسائل التشخيص والتدابير الطبية المضادة من أجل حالات الطوارئ الصحية العامة. وفي إجراء يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز التأهب، خصص صندوق مكافحة الجوائح 885 مليون دولار في عام 2024 لتعزيز قدرات الوقاية من الجوائح ومواجهتها في البلدان الضعيفة.

72 - ولا يزال الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية محدداً أساسياً للصحة العامة. وتعمل الأمم المتحدة في أكثر من 100 بلد على توسيع نطاق الخدمات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ودعم ملايين الأشخاص في الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

73 - ولا تزال أوجه النقص في تمويل الصحة تشكّل مصدر قلق مُلِحّ. وتُشير حكومات البلدان المُضيفة إلى أن هذا المجال يُمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تُكثّف دعمها فيه. وتُنفق بلدان عديدة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على خدمة الديون أكثر مما تُنفقه على الصحة، مما يُحدّ من قدرتها على توفير الخدمات الأساسية. وقد نجح عدد من البلدان في الحصول على مُبادلات الدين بالتنمية، التي تُحوّل سداد الديون إلى استثمارات في الخدمات الصحية من خلال برنامج "تحويل الدين إلى نفقات صحية". ويُمكن توسيع نطاق هذه المبادرات بدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تيسير شراكات البلدان مع المؤسسات المالية الدولية لتعزيز دعم النظم الصحية. ويُمثّل المؤتمر الدولي الرابع المُقبل لتمويل التنمية لحظة حاسمة لإيجاد حلول تُخفّف أعباء الديون وتحشد الموارد اللازمة للرعاية الصحية الأولية.

**التحولات الديمغرافية**

74 - طلب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعم الدول الأعضاء في الاستجابة للاتجاهات الديمغرافية. وبناءً على ذلك، تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحسين البيانات وأطر السياسات. ونشرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دليلاً بشأن حسابات الشمول الوطنية لتحسين البيانات الاقتصادية المصنفة حسب العمر. وتقدم اللجان الإقليمية دعماً مُصمماً خصيصاً للبلدان في مجالي السياسات وبناء القدرات. ويساعد برنامج المرونة الديمغرافية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان على وضع استجابات قائمة على الحقوق للتحولات الديمغرافية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأسواق العمل والحماية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري.

75 - ومن الضروري أن تقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدمج التحليل الديموغرافي في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون، مع الاعتراف بالأثر العميق للاتجاهات الديموغرافية على التنمية المستدامة.

### 6 - تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث

76 - يرتكز المسار التحويلي المرن القائم على الاقتصاد الأخضر والأزرق لتسريع التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 على إجراءات منتجة لمستويات منخفضة من الكربون، ومراعية للتنوع البيولوجي، وخالية من التلوث. وترمي هذه الإجراءات إلى التخفيف من وتيرة تغير المناخ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والحد من التلوث. ويتطلب التصدي الفعال لأزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، تحولًا عميقا في النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة. ويتطلب التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهه اتخاذ إجراءات عاجلة وموسعة لتلافي وقوع الخسائر وحماية الأرواح وسبل العيش.

77 - وكان العقد الذي انقضى منذ الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة هو الأكثر دفئًا على الإطلاق. وتشير التوقعات الحالية إلى ارتفاع في درجات الحرارة يتراوح بين 2,6 درجة مئوية و3,1 درجات مئوية بحلول نهاية هذا القرن، وهو ما يتجاوز حد الـ 1,5 درجة مئوية المنصوص عليه في اتفاق باريس والمعاد تأكيده في ميثاق المستقبل. ورغم الجهود العالمية المبذولة والانتقال المتسارع إلى استخدام الطاقات المتجددة، لا يزال التعامل مع تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي غير كاف لضمان كوكب صالح للعيش فيه.

78 - وتعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم البلدان في تخطيط وتنفيذ مساهمات محددة وطنيا أكثر طموحا تمثل فرصا لدمج الالتزامات على نطاق الاقتصاد في الجهود الأوسع نطاقا في مجالي المناخ والتنمية، ومساندة الجهود الرامية إلى حشد مبلغ 1,3 تريليون دولار لتمويل العمل المناخي في البلدان النامية على النحو المتفق عليه في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

79 - وأكد استقصاء آراء حكومات البلدان المضيفة لعام 2024 أن دعم الأمم المتحدة لسياسات العمل المناخي يزداد فعالية ويشمل المزيد من التنفيذ المتكامل (انظر الشكل 9).

الشكل 9

**تصنّف الحكومات الدعم المقدم لسياسات العمل المناخي على أنه فعال بشكل متزايد**

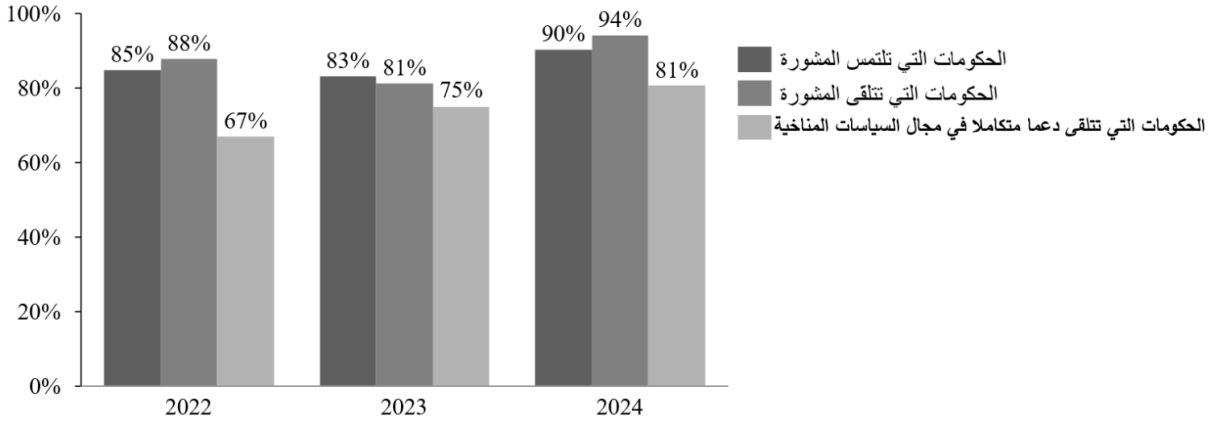


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في الفترة 2022-2024.

80 - وتشمل الأمثلة على الدعم المقدم للعمل المناخي على الصعيد الوطني المساعدة المقدَّمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لأكثر من 30 بلدا في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا ولما عدده 64 بلدا لإصدار أول تقرير لكل منها من تقارير الشفافية لفترة السنتين. ومنذ أن أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة "الوعد المناخي" في عام 2019، فإنه دعم أكثر من 125 بلدا ناميا في تطوير الجيل الثاني من المساهمات المحددة وطنيا بإدراج أهداف طموحة بشكل متزايد. وتعكف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حاليا على تنسيق الدعم لوضع جيل ثالث من المساهمات المحددة وطنيا أكثر طموحا من المقرر تقديمها في عام 2025.

81 - وفي عام 2024، دعمت منظومةُ الأمم المتحدة الإنمائية المجتمعاتِ المحلية في 50 بلدا في التكيف مع الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، مما عاد بالفائدة على 3,5 ملايين شخص وأدى إلى

استصلاح 000 241 هكتار من الأراضي. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بالاو وتيمور – ليشتي ونيوي، دعمت الأمم المتحدة العمل التعاوني بشأن نظم الإنذار المبكر، مما عزز التأهب للكوارث المناخية في المناطق المعرضة لها.

82 – وفي مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2024، شددت الأطراف في إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي على ضرورة تمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جهود حفظ التنوع البيولوجي، وسلطت الضوء على الحاجة الملحة لسد فجوة تمويل التنوع البيولوجي السنوية التي تجاوزت 700 بليون دولار. واستجابة لذلك، وسعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نطاق دعمها لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وقد مكَّن ذلك الأممَ المتحدة من دعم 108 بلدان في الحفاظ على النظم الإيكولوجية واستعادتها وتمكين الشعوب الأصلية، حيث شملت هذه الجهود أكثر من 1,6 مليون هكتار واستفاد منها ما يقرب من 000 900 شخص.

83 – ولا تزال التحديات قائمة في مجال حشد الموارد وتعزيز أطر الرصد، على الرغم من أن الجهود جارية لمعالجة هذه التحديات. وفي أيار/مايو 2024، خصص صندوق كونمينغ للتنوع البيولوجي، الذي أُطلق بالاشتراك مع الصين، 230 مليون دولار لمشاريع التنوع البيولوجي في 15 بلدا. ودعمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في عام 2024، 35 بلدا ناميا في الحصول على مِنَح تمويل من مرفق البيئة العالمية وساعدت 60 بلدا في تَتبُّع الانبعاثات ونظم البيانات البيئية كأساس لوضع السياسات وتوجيه التقدم.

84 – واستشرافا للمستقبل، سيكون توسيع نطاق المساعدة التقنية على المستوى القطري، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل المستدام، وتعزيز نظم الرصد المتكاملة أمرا بالغ الأهمية لتسريع العمل بشأن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وتمثل الدورة الثلاثون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستستضيفها البرازيل في عام 2025، فرصة محورية لمعالجة هذه الأولويات الثلاث المترابطة.

**إدارة المخاطر المناخية والبيئية**

85 – يسلط استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات الضوء على استمرار ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدعم الحكومات، ويؤكد على المجالات الرئيسية التي ينبغي توسيعها، بما في ذلك في مجال إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود. وتدعم المنظومةُ البلدان لسد الثغرات المستمرة في بيانات الكوارث، والتمويل، وتحليل المخاطر النُظمية، التي يمكن أن تعرض للخطر مسار التَحوُّل في مجالات المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث.

86 – وفي عام 2024، أشار ما لا يقل عن 95 في المائة من حكومات البلدان المضيفة إلى أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية كانت فعالة في تعزيز قدرتها على بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث والظواهر المناخية القصوى، وفي تنفيذ نهج سياساتية متكاملة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتؤكد نتائج استقصاء آراء المنسقين المقيمين هذه الاستنتاجات (انظر الشكل 10).

الشكل 10

**تقييم الحكومات والمنسقين المقيمين لفعالية أفرقة الأمم المتحدة القطرية في بناء القدرة على الصمود بيئيا ومناخيا**

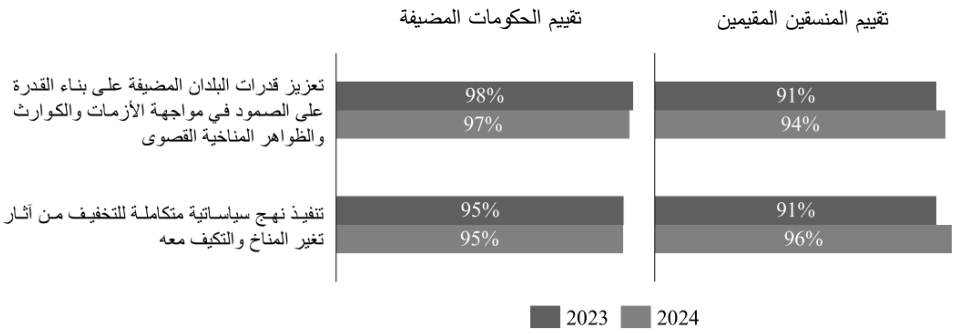


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات؛ والاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء المنسقين المقيمين في عامي 2023 و 2024.

87 - ودعمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودَ الحد من مخاطر الكوارث من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على الصمود، مما يدل على إحراز تقدم ملموس نحو التنمية الواعية بالمخاطر. وعززت مبادرة مشتركة - وهي مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع - المسؤولية الوطنية عن نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وذلك بتوفير موارد تراعي الاحتياجات الخاصة من أجل تحسين نظم الإنذار في 26 من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024. وقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الدعم التقني لدمج الحد من مخاطر الكوارث وإدارة البيئة في السياسات الوطنية في 11 بلدا من أقل البلدان نموا و 22 دولة جزرية صغيرة نامية. وجرى النهوض بالإجراءات المحلية من خلال مبادرات من قبيل برنامج "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030". وتشارك أكثر من 750 1 مدينة في 91 بلدا من خلال دعم محدد الأهداف لمساعدة 576 مدينة على تنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث والإجراءات المتعلقة بالمناخ.

# رابعا - توسيع نطاق طموحنا وقدراتنا على عقد الاجتماعات ودعمنا في سياق قيام البلدان بتسريع وتيرة العمل من أجل التنمية المستدامة

## ألف - عقد الاجتماعات لمساعدة البلدان على حشد وسائل التنفيذ

88 - يظل تعزيز وسائل التنفيذ - لا سيما في مجالات التمويل، والتجارة، وبناء القدرات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار - أمرا محوريا في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويؤدي المنسقون المقيمون دورا محوريا في الجمع بين أصحاب المصلحة، إذ يُسلِّم ما نسبته 90 في المائة من الحكومات المضيفة بمساهماتهم. وفي عام 2024، تَحسَّن التعاون فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حيث أفاد 64 في المائة منها عن اتباع نهج مشترك فيما يتعلق بالشراكات (مقارنة بنسبة 55 في المائة في عام 2023)، واعتبر 74 في المائة منها أن المنسقين المقيمين فعالون في جهود الشراكة وحشد الموارد. وتشمل هذه الشراكات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة - من الجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمؤسسات المالية الدولية إلى المجتمع المدني - وهو ما يتضح من خلال قيام 92 في المائة من المنسقين المقيمين بالترويج لمشاركة حقيقية للمجتمع المدني في التخطيط والبرمجة.

89 - وتعززت أيضا الجهود المبذولة لإشراك القطاع الخاص، إذ أكدت 79 في المائة من الحكومات المضيفة مشاركة فعالة للقطاع الخاص، لا سيما في مجال التحول الرقمي. وتساعد مبادرات مثل مركز الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية المستدامة، الذي أُطلق في عام 2024 في تحفيز منظومات الذكاء الاصطناعي المحلية بالشراكة مع القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، يستمر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تكملة المعونة الإنمائية التقليدية، مع قيام 66 في المائة من المنسقين المقيمين بإدراج هذه النُهج في أُطر عملهم. ويعكس مختبر الحلول التابع لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبلغ يناهز 20 مليون دولار من المساهمات في الصناديق الاستئمانية التابعة للمكتب الدعمَ المتنامي والمتنوع للحلول المبتكرة القابلة للتطوير في مختلف البلدان على جميع مستويات التنمية.

## باء - تعزيز أطر العمل والمؤسسات والقدرات

90 - تؤكد خطة عام 2030 على أهمية وجود أطر سياساتية وقانونية وتنظيمية وطنية قوية لدفع عجلة التنمية المستدامة. ودعا استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز دعمها للمؤسسات والقدرات الوطنية ودون الوطنية. وتعكس نتائج استقصاء عام 2024 اعترافا هاما بهذا العمل: فقد قَيَّم ما نسبته 93 في المائة من الحكومات المضيفة الدعمَ المقدَّم من الأمم المتحدة في النهوض بالإصلاحات السياساتية والتنظيمية بشكل إيجابي، مقارنة بنسبة 86 في المائة في عام 2023. وكان مستوى الرضا مرتفعا باستمرار في مختلف مجموعات البلدان، حيث أكدت 100 في المائة من البلدان الأفريقية والبلدان النامية غير الساحلية على أهمية هذا الدعم، إلى جانب تقييمات قوية من أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية.

91 - ويُنظر إلى المنسقين المقيمين بشكل متزايد كقادة فعالين في هذا المجال، إذ أكد ما نسبته 88 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية على قيادتهم في دعم التغييرات السياساتية. ومع ذلك، انخفضت نسبة المنسقين المقيمين الذين يشعرون أن أفرقتهم القطرية تساهم بفعالية في هذا العمل انخفاضا طفيفا، من 93 في المائة في عام 2023 إلى 86 في المائة في عام 2024. وتماشيا مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، تشدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على النُهج التي تقودها جهات محلية، باستخدام نماذج الحافظات المواضيعية لدعم الحلول في مجالي الحوكمة والتنمية المصممة خصيصا للسياقات الوطنية. فعلى سبيل المثال، في إندونيسيا، عزز هذا النهج التخطيط والميزنة المحليين، بينما دعم هذا النهج، في جمهورية فنزويلا البوليفارية، قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والتخطيط المتكامل في العمل الإنساني. وسيظل هذا العمل من الأولويات خلال دورة السنوات الأربع هذه.

## جيم - تمويل الفرص الوطنية من خلال شراكات مبتكرة

### الاستفادة من الفرص الوطنية للاستثمارات العامة والخاصة على نطاق واسع

92 - أكد استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات على الدور الحاسم للأمم المتحدة في حشد مختلف مصادر التمويل وبناء الشراكات، مع التركيز على تعزيز القدرات والجاهزية في المجال الرقمي. ومنذ أن اعتُمدت في عام 2015 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أُحرز تقدم كبير، إذ قام 86 بلدا بتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة. وفي عام 2024، أقرت 79 في المائة من الحكومات المضيفة بكفاية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة

في هذا المجال، مما يعكس مساهمة الأمم المتحدة الحيوية في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وبحلول عام 2024، كانت الإصلاحات الأكثر تقدما في 17 بلدا قد ولَّدت 16 بليون دولار من التمويل الجديد واستخدمت 32 بليون دولار من التمويل الحالي لإحداث تأثيرات أكبر في التقدم نحو تحقيق الأهداف.

93 - وقد حققت كيانات مثل البرنامج الإنمائي تقدما متسارعا في التمويل، حيث ساعد مركزُ التمويل المستدام 30 بلدا على حشد 28 بليون دولار من خلال السندات المواضيعية. وحصل أكثر من 50 بلدا أيضا على دعم في التقييمات الرقمية وتقييمات الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى جذب الاستثمارات للبنى التحتية الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت مبادرةُ "تمويل الدول الجزرية الصغيرة النامية" التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دولا جزرية صغيرة نامية على مواءمة التمويل مع أولوياتها، وهو ما يُبرز دعم الأمم المتحدة المصمم خصيصا للسياقات الوطنية المتنوعة.

94 - واستشرافا للمستقبل، يمثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المزمع عقده في عام 2025، فرصة محورية لإصلاح النظام المالي العالمي وتعبئة الحوافز اللازمة لدعم التنمية المستدامة للبلدان النامية، بسبل منها تعزيز الاستثمار الخاص، وحشد رؤوس الأموال المنخفضة التكلفة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي لضمان تمثيل البلدان النامية تمثيلا كاملا في عمليات صنع القرار. ومع دخول الأمم المتحدة دورة السنوات الأربع المقبلة، فإنها في وضع جيد يسمح لها بتكثيف جهودها لمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

## دال - العلم والتكنولوجيا والابتكار وفوائد البيانات

95 - أكد استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات على أهمية الدعم المقدَّم من الأمم المتحدة لتعزيز التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال الترويج لبيئة مفتوحة وعادلة وشاملة وغير تمييزية. وأكد أيضا على ضرورة تعزيز الدعم والقدرات البحثية، بما فيها الخبرات في مجال البيانات، على الصعيد القطري. وفي الوقت الراهن، تُدمِج ما نسبته 68 في المائة من كيانات الأمم المتحدة المنهجياتِ الرقمية في برامجها، وتعترف ما نسبته أكثر من 90 في المائة من البلدان المضيفة بمساهمة المنظومة في بناء القدرات الوطنية المتصلة بالبيانات. فعلى سبيل المثال، أنجز مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا 13 تقييما للاحتياجات التكنولوجية، وهناك 3 تقييمات أخرى قيد التنفيذ، وتهدف خطته الاستراتيجية للفترة 2025-2027 إلى تقديم المشورة السياساتية والمساعدة التقنية وبناء القدرات في 44 بلدا.

96 - وعلى الرغم من هذه التطورات، هناك تحديات مستمرة في تلبية الطلب المتزايد على الخبرة في مجال البيانات. وأظهر استقصاء أُجري عام 2024 أنه في حين أن 82 في المائة من الحكومات المضيفة أفادت بتَحسُّن التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار (بزيادة قدرها 6 في المائة عن عام 2023)، كانت هناك ثغرات كبيرة في اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات. ومن بين أهم 10 مجالات تم تصنيفها على أنها الأكثر استراتيجية - مثل العرض البصري للبيانات والتحليلات المتطورة - أبلغت نسبة تتراوح بين 55 و 75 في المائة من الأفرقة القطرية عن عدم كفاية القدرات. بالإضافة إلى ذلك، حدد ما نسبته 67 في المائة منها احتياجاتٍ لم تتم تلبيتها في مجال تقرير السياسات القائمة على البيانات. ومع استمرار أفرقة الأمم المتحدة القطرية في معالجة هذه الثغرات، تعمل مبادرات مثل الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة على تعزيز منظومات البيانات الوطنية، وتحسين الأدلة لصنع القرار، وتيسير الاستثمارات الجديدة لسد الثغرات في البيانات في تَتبُّع أهداف التنمية المستدامة.

### هاء - دعم النمو الاقتصادي من خلال التجارة

97 - شدد استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات على أهمية وجود بيئة اقتصادية قوية، بما يشمل النظم التجارية والضريبية والنقدية والمالية، في دعم التنمية الوطنية. واستجابةً لذلك، تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعما مخصصا لتعزيز تيسير التجارة، والممارسات التجارية الرقمية، والنمو الاقتصادي المستدام.

98 - فبالنسبة لأقل البلدان نموا التي تستعد للخروج من فئة أقل البلدان نموا، تقوم منظومة الأمم المتحدة برصد وتحديث تدابير دعم التجارة الدولية. وتتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية مسؤولية إدارة e-Ping لتتبُّع التدابير المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2025، سيصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية توجيهات لمساعدة البلدان على التعامل مع القضايا المتصلة بالضرائب ومعاهدات الاستثمار.

99 - وفي المنطقة العربية، أطلقت منظمةُ الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المبادرةَ العربية لسلامة الأغذية من أجل تيسير التجارة، وذلك بهدف مواءمة المعايير الزراعية وتعزيز التجارة بين بلدان المنطقة. وفي أفريقيا، تدعم الأمم المتحدة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتساعد 42 بلدا على دمج الالتزامات التجارية في الاستراتيجيات الوطنية، مع التركيز على الاستدامة والشمول الجنساني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتساعد الأمم المتحدة أيضا 19 بلدا أفريقيا في تطوير سلاسل القيمة الخضراء التي تتماشى مع الأهداف المناخية.

100 - وعلى المستوى الإقليمي، يُروِّج مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية للحلول الرقمية من قبيل جوازات السفر الرقمية للمنتجات، مما يعزز الشفافية ويدعم الاقتصاد الدائري. وفي آسيا والمحيط الهادئ، قدمت الأمم المتحدة المساعدة لكمبوديا على تنويع أسواق التصدير، بينما استفاد أكثر من 700 1 من الجهات المعنية من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة من التدريب في مجال السياسات التجارية.

101 - ومن خلال هذه الجهود، تمكِّن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية البلدانَ من تحسين التجارة والسياسات الاقتصادية، ومن وضع استراتيجيات إنمائية مستدامة وشاملة للجميع بهدف إحراز التقدم على الصعيد الوطني.

## خامسا - تكييف الدعم بما يناسب كل سياق قطري

102 - مع التسليم بأنه لا يوجد "نهج واحد يناسب الجميع" فيما يتعلق بالتنمية، تهدف عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تكييف وجود أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومجموعات مهاراتها واستجاباتها بما يناسب كل بلد[14]. وكان ذلك في صميم فكرة إنشاء وظيفة أساسية لمكتب المنسق المقيم في كل سياق من السياقات القطرية، مع السماح للقدرات الفنية الأخرى واستجابات أفرقة الأمم المتحدة القطرية الأوسع نطاقا بالتغيُّر والتكيُّف مع الاحتياجات والأولويات الوطنية، على النحو المحدد في أطر التعاون، مما يتيح اتباع نهج أكثر ملاءمة لمختلف التحديات والاحتياجات القطرية.

(14) قرار الجمعية العامة 226/79، الفقرة 2.

103 - وكرر استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات الدعوة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتصدي للتحديات التي تعترض البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، ولدعم جهود هذه البلدان الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ودعا الاستعراض أيضا إلى دعم البلدان التي تمر بحالات معقدة، بما في ذلك البلدان التي تعاني من حالات نزاع وحالات الطوارئ، وإلى تقديم المساعدة بشأن التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل.

104 - وإذ نمضي قدما، سنواصل تكييف نُهجنا الإنمائية من خلال تعميق الاستراتيجيات الخاصة بسياقات محدَّدة، وتوفير الدعم المحدَّد الأهداف والخبرات السياساتية لدعم البلدان الضعيفة في التصدي للأوضاع المعقدة، وتعزيز إطار التعاون لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030.

## ألف - الوفاء بالوعد الذي قطعناه بتقديم دعم مصمم خصيصا يتناسب مع مختلف السياقات القطرية

105 - يواجه ثلثا البلدان التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أوضاعا خاصة أو حالات طوارئ إنسانية. وهي تمثل مجتمعة 109 بلدان من أصل 162 بلدا تتلقّى حاليا دعما من أفرقة الأمم المتحدة القطرية و 70 في المائة من إجمالي الإنفاق على الصعيد القطري (انظر الشكل 11).

106 - ولدى البلدان المائة التي تواجه أوضاعا خاصة برامج عمل محدَّدة، بما في ذلك أقل البلدان نموا (44)، والبلدان النامية غير الساحلية (32)، والدول الجزرية الصغيرة النامية (52)، وتتدرج بعض البلدان في أكثر من فئة واحدة من هذه الفئات[15]. وتدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا 24 بلدا تواجه حالات طوارئ معقدة. ومن بين هذه البلدان، هناك 15 بلدا هي أيضا من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وجميع الدول الأفريقية الـ 54 هي بلدان مضيفة؛ و 39 بلدا منها تواجه أوضاعا خاصة.

(15) في المجموع، ينتمي 100 بلد إلى فئة واحدة على الأقل من هذه الفئات. وتنتمي بعض البلدان إلى فئات متعددة، على سبيل المثال تلك التي تنتمي إلى فئتي البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا على حد سواء.

الشكل 11

**البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة والمجموعات الأخرى**

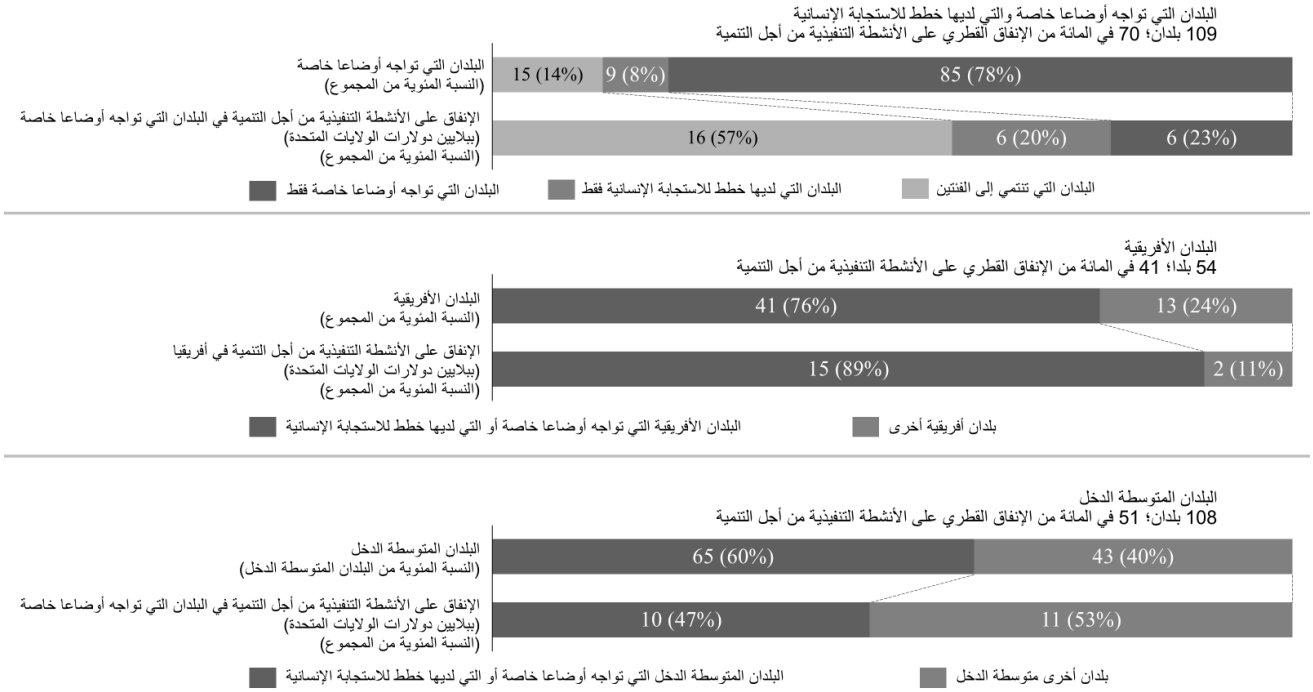


*المصدر*: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

### 1 - تقديم دعم مصمم خصيصا لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية

107 - في عام 2024، واصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم الدعم المخصص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتواجه هذه البلدان تحديات إنمائية فريدة وتتبع برامج عمل مستقلة. وعلى الرغم من أن هذه البلدان يقطنها 1,3 بليون نسمة - أي 16 في المائة من سكان العالم - فإنها لا تمثل سوى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

108 - وتلقّت هذه البلدان 56 في المائة من إجمالي إنفاق الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وازداد الإنفاق بوتيرة أسرع من المتوسط. وبالمقارنة مع عام 2020، ارتفع الدعم بنسبة 20 في المائة لأقل البلدان نموا وبنسبة تزيد عن 32 في المائة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مقارنة بزيادة قدرها 19 في المائة في جميع البلدان. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على الأنشطة الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية شكّل ثلثي إجمالي إنفاق الأمم المتحدة (انظر الجدول)، متجاوزا بذلك المساعدات الإنسانية.

**الإنفاق على الأنشطة التنفيذية حسب مجموعات البلدان**

| *مجموعة البلدان* | *عدد البلدان* | *إجمالي الإنفاق في عام 2023 (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)* | *الإنفاق كحصة من المجموع على الصعيد القطري (بالنسبة المئوية)* | *اتجاه الإنفاق على مدى ثلاث سنوات (بالنسبة المئوية) بالقيمة الحقيقية* | *حصة الإنفاق على الأنشطة الإنمائية من المجموع في عام 2023 (بالنسبة المئوية)* |
|---|---|---|---|---|---|
| أقل البلدان نموا | 44 | 20,4 | 50,3 | +20 | 30 |
| الدول الجزرية الصغيرة النامية | 52 | 1,3 | 3,3 | +32 | 67 |
| البلدان النامية غير الساحلية | 32 | 11,5 | 28,4 | +34 | 30 |
| البلدان الأفريقية | 54 | 16,6 | 40,8 | +14 | 33 |
| البلدان المتوسطة الدخل | 108 | 20,8 | 51,2 | +18 | 41 |
| البلدان التي تواجه حالات طوارئ معقدة | 24 | 21,8 | 53,7 | لا ينطبق | 24 |
| جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج | 162 | 39,6 | 90 | +19 | 34 |

*المصدر*: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

109 - وأكدت العديد من العمليات العالمية الرئيسية في عام 2024 على الالتزام تجاه البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وفي المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، تم التشديد على الحاجة إلى استثمارات محددة الأهداف وموجهة نحو تحقيق النتائج. واعتمدت الجمعية العامة برنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، مستفيدة من الدروس المستخلصة من برنامج عمل فيينا. وستوجه خريطة الطريق الجديدة هذه الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المقرر عقده في عام 2025، بهدف مساعدة هذه البلدان على التغلب على العوائق الجغرافية. وفي الوقت نفسه، شددت الدول الأعضاء على استمرار أهمية تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا. ولدعم أقل البلدان نموا التي تخرج من هذه الفئة، أطلقت الأمم المتحدة مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا في أربعة بلدان.

110 - ووضعت معظم كيانات الأمم المتحدة استراتيجيات لدعم هذه المجموعات: 80 في المائة لأقل البلدان نموا، و 70 في المائة للبلدان النامية غير الساحلية (مقارنة بنسبة 61 في المائة في عام 2023)، و 80 في المائة للدول الجزرية الصغيرة النامية (مقارنة بنسبة 74 في المائة)، و 75 في المائة للبلدان الأفريقية. ومع ذلك، فإن تقديم التقارير إلى مجالس الإدارة ليس متسقا حتى الآن على مستوى المنظومة، مما يبرز الحاجة إلى زيادة تنسيق التقارير على نطاق المنظومة.

111 - وتقوم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة بإعطاء الأولوية لوسائل التنفيذ والتركيز على أهداف التنمية المستدامة الرئيسية. ففي عام 2024، شددت جميع هذه البلدان على المساهمات في مجالات الأمن الغذائي والجوع، والصحة والرفاه، والتعليم، والقضاء على الفقر، والعمل المناخي، والمساواة بين الجنسين. وكانت هناك أيضا اختلافات على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال، شددت أقل البلدان نموا على دعم مجالي المياه والصرف الصحي (الهدف 6) والاستهلاك المسؤول (الهدف 12). وسلطت الدول الجزرية الصغيرة النامية الضوء على المساهمات في مجال الأراضي والنظم الإيكولوجية والغابات (الهدف 15).

الشكل 12

**ردود الحكومات بشأن اختيار المجالات الخمسة الأولى التي حظيت بأكبر مساهمات من الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدانها خلال العامين الماضيين**

*(جميع البلدان المستفيدة من البرامج، مجالات الأهداف الخمسة الأولى التي حظيت بأكبر مساهمات من الأمم المتحدة (السنتان الماضيتان))*

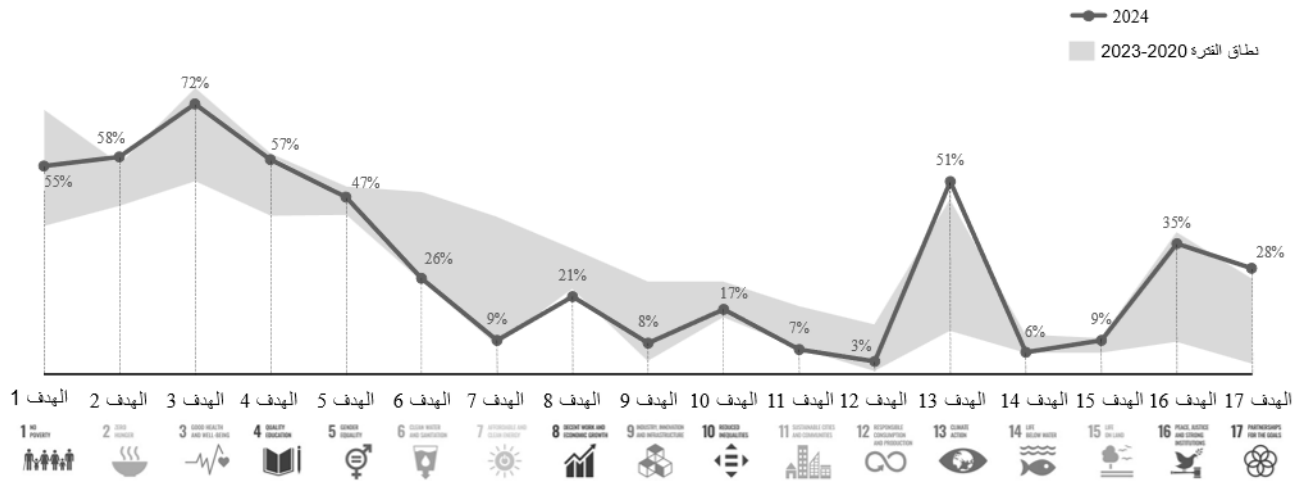


*(البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مجالات الأهداف الخمسة الأولى التي حظيت بأكبر مساهمات من الأمم المتحدة (السنتان الماضيتان))*

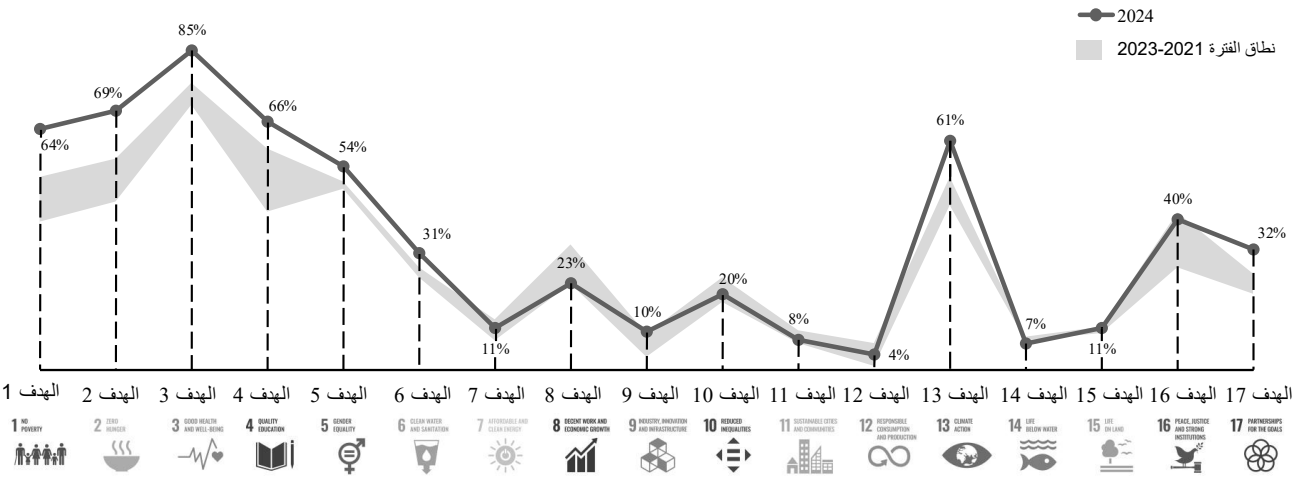


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج (سنوات متعددة).

112 - ولا يزال مستوى الرضا عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة عاليا. ففي عام 2024، رأى ما نسبته 98 في المائة من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة أن أنشطة الأمم المتحدة تتسق بشكل جيد مع أولوياتها الوطنية، مقارنة بنسبة 85 في المائة في عام 2020. وبلغت هذه النسبة لدى البلدان الأفريقية 100 في المائة. وأبلغت البلدان أيضا عن رضاها الشديد عن كيفية تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، إذ تراوحت نسبة الرضا بين 89 و 92 في المائة. وشهدت نسبة الرضا لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية أكبر تحسن، من 57 في المائة في عام 2019 إلى 83 في المائة في عام 2024. وتراجعت نسبة الرضا لدى البلدان النامية غير الساحلية تراجعا طفيفا، من 92 في المائة إلى 89 في المائة، بينما شهدت نسبة الرضا في السياقات الإنسانية انخفاضا من 100 في المائة في عام 2023 إلى 84 في المائة في عام 2024.

الشكل 13

**اتساق الأنشطة مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية**

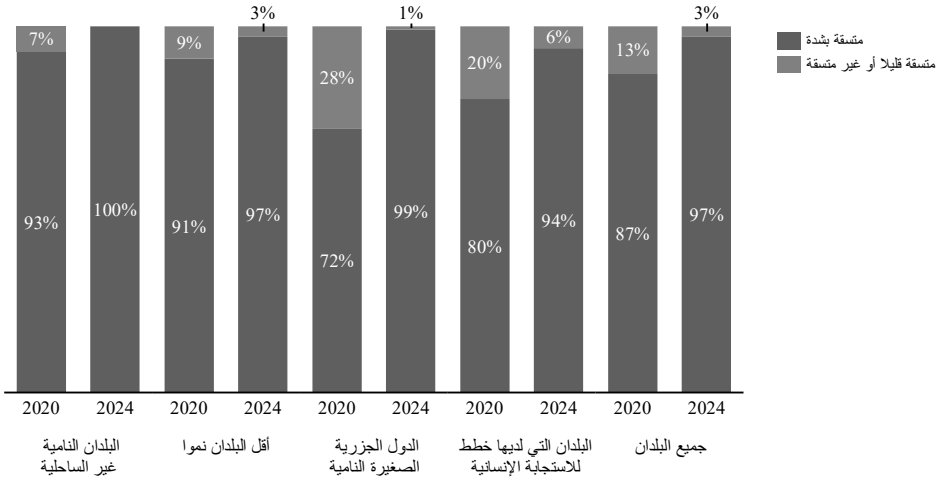


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج (سنوات متعددة).

113 - كما حصل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للمشورة السياساتية القائمة على الأدلة، والمساعدة التقنية، والقدرات الإحصائية، والشراكات على تقييمات عالية. ومع ذلك، أعربت البلدان عن رضا أقل بقليل في مجالات مثل المشورة السياساتية المشتركة وحشد الموارد، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأطر التمويل الوطنية المتكاملة. ويؤكد هذا التقييم المنخفض على ضرورة أن تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتعزيز الدعم في هذا المجال، لا سيما مع تَحسُّن الرضا عن المساعدة التمويلية بشكل عام في السنوات الأخيرة (انظر الشكل 14).

الشكل 14

**مدى موافقة مجموعات البلدان على القول بأن الأمم المتحدة توفر ما يكفي من المشـــورة والدعم (بحسب الفئة)**

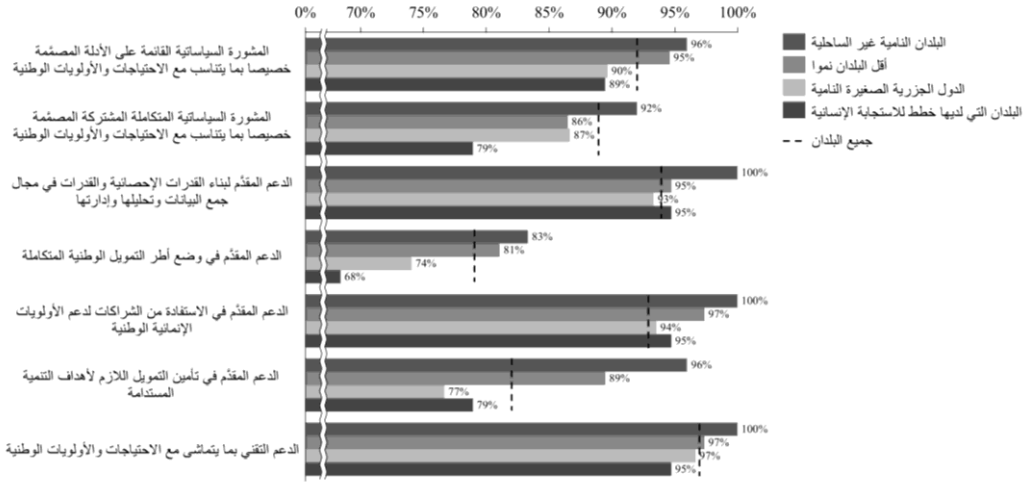


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء حكومات البلدان المضيفة في عام 2024.

114 - واستجابة لأنشطة الدعوة التي قادتها الدول الجزرية الصغيرة النامية، أصدر الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية تقريره النهائي في شباط/فبراير 2024. وعرض التقرير مؤشرا جديدا وإطارا مفاهيميا ودرجات قطرية أولية تهدف إلى تحديد أوجه الضعف الهيكلية التي لا تبينها المقاييس الاقتصادية التقليدية، مثل الناتج المحلي الإجمالي.

115 - وشجع استعراضُ عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات كياناتِ الأمم المتحدة على استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وما يرافقه من موجزات متعلقة بأوجه الضعف والقدرة على الصمود في البرامج والتقارير ذات الصلة. وخلال السنوات القادمة، ستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دمج هذه الأدوات لدعم سياسات ذات أهدف أدق وقائمة على الأدلة تعالج أوجه الضعف المتعددة الأبعاد في البلدان الأكثر عرضة للخطر.

### 2 - تقديم دعم مصمم خصيصا إلى البلدان المتوسطة الدخل

116 - في عام 2024، كانت البلدان المتوسطة الدخل البالغ عددها 108 بلدان تمثل 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويقطنها 75 في المائة من سكان العالم - بما في ذلك نسبة تتجاوز 60 في المائة من الذين يعيشون في الفقر. وهذه الفئة متنوعة: فهناك 53 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل التي تدعمها المنظومة الإنمائية هي أيضا بلدان تواجه أوضاعا خاصة، و 10 بلدان متوسطة الدخل تواجه حالات طوارئ معقدة، و 40 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل تقع خارج أي تصنيف محدَّد، ومع ذلك فهي تمثل 27 في المائة من إنفاق الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

117 - وعلى الرغم من هذا التنوع، يتزايد الدعم المصمم خصيصا الذي تقدمه الأمم المتحدة. فقد أفاد ستة عشر كيانا من كيانات الأمم المتحدة الـ 29 بأنه كان لديها استراتيجيات قطرية محدَّدة للبلدان المتوسطة الدخل في عام 2024. وتركز هذه الاستراتيجيات على المشورة السياساتية المتكاملة، والمساعدة التقنية، وتمويل أهداف التنمية المستدامة، والشراكات، والابتكار، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولتحسين مواءمة الدعم مع الأولويات الوطنية، أصبح 18 كيانا من أصل 26 كيانا يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى جانب مؤشرات أخرى من قبيل مؤشر التنمية البشرية (18)، ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (17)، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة (22)، والمؤشرات المتعلقة بالمسائل الجنسانية (19).

118 - وأفادت البلدان المتوسطة الدخل التي شملتها الاستقصاءات عن مواءمة وثيقة بين الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والأولويات الوطنية، إذ ارتفعت نسبة هذه البلدان من 85 في المائة في عام 2020 إلى 100 في المائة في عام 2024. وارتفعت نسبة التأييد للمشورة السياساتية المتكاملة القائمة على الأدلة من 88 في المائة في عام 2019 إلى 95 في المائة في عام 2024، مع نسب عالية مماثلة فيما يتعلق بالدعم في مجالات الإحصاءات والشراكات والمساعدة التقنية.

119 - كما تَحسَّن دعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة، إذ وصلت نسبته إلى 81 في المائة في عام 2024، مما يعكس جهود الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على الوصول إلى التمويل المناخي والتمويل الميسَّر والسعي لتخفيف عبء الديون. وتُمثِّل عملية تجاوز الناتج المحلي الإجمالي أيضا اعترافا بأن النُهج التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي في مجال التنمية المستدامة لا تحدد بشكل سليم تعقيدات البلدان المتوسطة الدخل وتنوعها وتطلعاتها. وطلب استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة

للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعم العمل الجاري لوضع مقاييس للتقدم تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه. ويمكن أن يؤدي تجاوز الناتج المحلي الإجمالي إلى صياغة سياسات أكثر فعالية وقائمة على الأدلة في جميع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الشكل 15

**منظورات البلدان المتوسطة الدخل والمنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة**

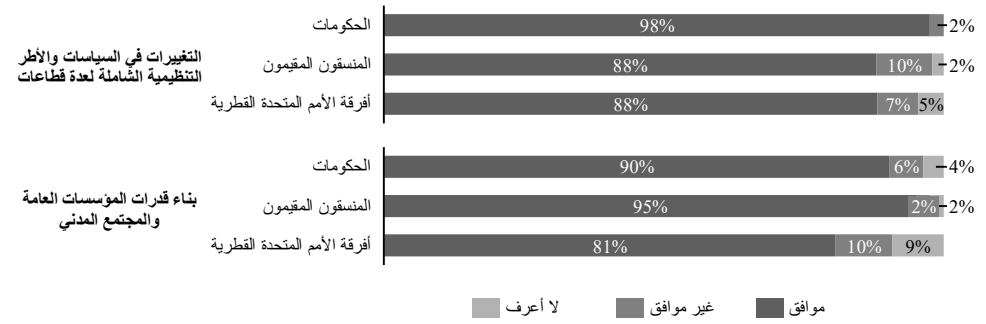


*المصدر*: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء حكومات البلدان المضيفة والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (سنوات متعددة).

### 3 - تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياقات المعقدة: تحسين التعاون بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي وتقوية الروابط مع السلام

120 - دفع عام 2024 بالترابط القائم بين الأزمات والصدمات وأوجه القصور في التنمية إلى صدارة الوعي العالمي. فللسنة الثانية عشرة على التوالي، ازداد النزوح القسري بسبب العنف والنزاعات، وطال ذلك أكثر من 120 مليون شخص[16]. وكان حوالي 90 مليون شخص يعيشون في بلدان معرضة لمخاطر عالية إلى عالية للغاية من المخاطر المناخية، الأمر الذي يفاقم من أوجه الضعف التي يعانون منها[17].

121 - وتشدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل متزايد على التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية وجهود بناء السلام باعتبارهما عنصرين أساسيين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، بما يتماشى مع استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات. ومع ذلك، لا تزال الأفرقة القطرية تُظهِر تعاونا أوثق بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني مقارنة بكل من الأنشطة الإنمائية وأنشطة بناء السلام والأنشطة الإنسانية وأنشطة بناء السلام (انظر الشكل 16).

(16) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2023"، 2024.

(17) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، " No escape: on the frontlines of climate change, conflict and forced displacement, 2024".

الشكل 16

**النسبة المئوية للحكومات وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين الذين أبلغوا عن وجود تعاون وثيق في الأنشطة الإنسانية والأنشطة الإنمائية وأنشطة بناء السلام**

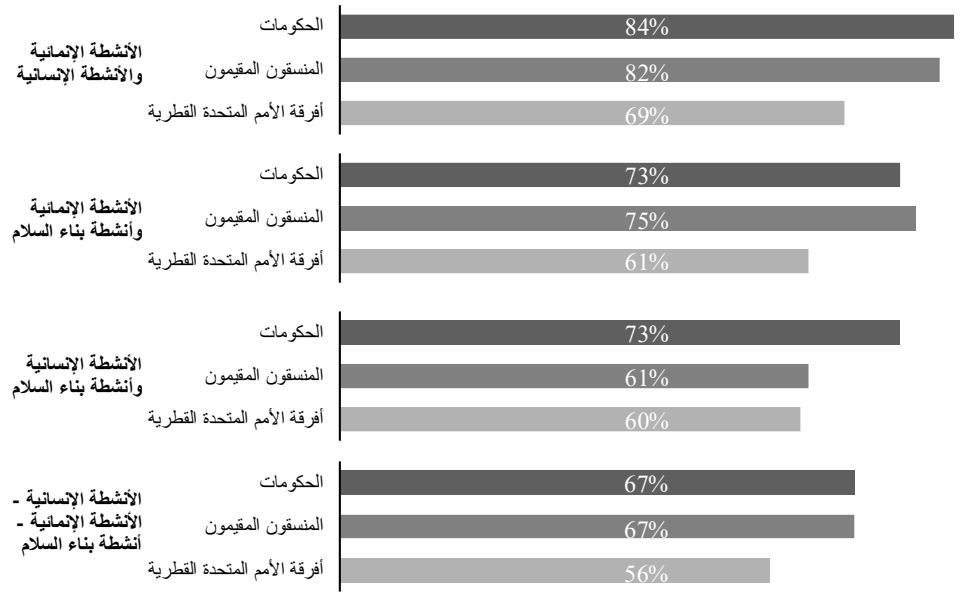


*المصدر*: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء حكومات البلدان المضيفة والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (سنوات متعددة).

122 - ولأول مرة، دعا استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مساعدة البلدان في تلبية الاحتياجات الإنمائية للنازحين داخليا. وقد جعلت ولاية المستشار الخاص للأمين العام المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي، التي انتهت في عام 2024، المنظومة في وضع جيد للاستجابة لهذا الطلب. وقد أدت الولاية دورا حاسما في دعم الحكومات ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين في التصدي للتحدي المتعدد الأبعاد المتمثل في النزوح الداخلي، بما يتجاوز القطاع الإنساني وحده. ومن بين 15 بلدا يقوم بتجريب هذا النهج الأوسع نطاقا، اعتمد 12 بلدا خططا وطنية ويعمل بَلَدان على وضع خطة دون وطنية لكل منهما. وتغطي هذه الخطط حلولا لأكثر من 11 مليون نازح داخليا، مما يؤكد أهمية تولي الحكومات زمام القيادة في إيجاد استجابات على نطاق واسع. وقد جاء المزيد من الدعم على المستوى الوطني من خلال الدعم الإضافي المخصص للمنسقين المقيمين من المستشارين في مجال الحلول. ووُضعت توجيهات بشأن دمج مسارات الحلول في الاستجابات على المستوى القطري، بهدف ضمان أنْ تكفل الأمم المتحدة أنّ عملها يعزز قدرات الحكومات الوطنية. وأُنشئ في مكتب التنسيق الإنمائي مركزٌ للحلول، يمضي قُدما بإرث المستشار الخاص، بتمويل من البرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك لضمان تنفيذ التوجيهات والدروس المستفادة والنهج في الاستجابات القطرية في المستقبل.

123 - وعلى مستوى المقر، أبلغت كيانات الأمم المتحدة عن بعض العقبات التي تحول دون توثيق التنسيق مع الأنشطة الإنسانية وتعزيز الروابط مع السلام. وتتعلق هذه العقبات على وجه الخصوص بالتمويل (89 في المائة) وتقييمات الأثر (67 في المائة)، والتي لا تزال منعزلة إلى حد كبير. وشملت

المخاوف الأخرى عدم وجود فهم مشترك لمبدأ التكامل، وعدم اتساق البيانات، وتنوع أدوات التخطيط. ويمكن معالجة بعض هذه المسائل من خلال تحسين الممارسات والإجراءات الداخلية، بسبل منها التحليل المنسَّق والتخطيط بطريقة متكاملة بين مختلف الولايات. وفي نهاية المطاف، سيعتمد إحراز تقدم أكبر على تغيير السلوكيات في جميع الركائز، مع تحسين التمويل والحوافز الخاصة بكل كيان.

## باء - عدم ترك أحد خلف الركب

124 - تماشيا مع استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، الذي دعا جميع كيانات المنظومة الإنمائية إلى مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان والوفاء بها، تواصل الأمم المتحدة العمل مع البلدان في سياق جهودها الرامية إلى تفعيل التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب. وأصبح يقدم ما نسبته 76 في المائة من كيانات الأمم المتحدة تقارير عن كيفية إدماجها لحقوق الإنسان في عملها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا الالتزام على نطاق المنظومة يدعم دعوتي للعمل من أجل حقوق الإنسان، وأشجع جميع الكيانات على مواصلة الاستجابة لهذه الدعوة.

125 - وهناك طلب كبير على الدعم في مجال حقوق الإنسان على المستوى القطري. ففي عام 2024، أفاد 71 في المائة من المنسقين المقيمين بأن حكومات البلدان المستفيدة من البرامج طلبت المساعدة في مجال حقوق الإنسان. ومن بين تلك الحكومات، وافق أكثر من 89 في المائة منها على أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية كانت فعالة في عملها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتم توسيع نطاق نشر مستشاري شؤون حقوق الإنسان ليشمل 42 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مع الموافقة على 12 عملية نشر إضافية، تم تأجيلها رغم ذلك بسبب قيود التمويل. وظلت مبادرة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن تعزيز القدرات تشكل آلية رئيسية، إذ قدمت التحليلات وأسدت المشورة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان لما عدده 40 من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وأتمت جولة مشاريعها السادسة بـ 18 مبادرة. وركزت هذه المبادرات على تسريع وتيرة التقدم في قضايا مثل التغطية الصحية الشاملة، والحق في الغذاء، وحماية البيئة.

126 - وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2024، ساعدت العديد من الأفرقة القطرية نظراءها الوطنيين على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية الوطنية. وقدمت أيضا تحليلات قائمة على حقوق الإنسان للميزانيات، وعالجت مواضيع مثل عدم المساواة الاقتصادية، والديون، والضرائب، وآثار قروض صندوق النقد الدولي على حقوق الإنسان: وهي مسائل مرتبطة مباشرة بتمويل المسارات التحويلية الستة للتنمية المستدامة.

127 - ومع تزايد الاهتمام لدى الدول الأعضاء باستخدام التكنولوجيات الناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، على نحو أخلاقي، طورت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عملها المعياري من خلال تعزيز النهج القائمة على حقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا. ففي أيار/مايو 2024، أصدرت المنظومة التوجيهات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لدى استخدام التكنولوجيا الرقمية، والتي تقدم توجيهات عملية لتطبيق ضمانات حقوق الإنسان في السياقات الرقمية السريعة التطور. واستكمالا لذلك، أطلق مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا (الذي يُسمى الآن مكتب التكنولوجيات الرقمية والناشئة) والبرنامج الإنمائي إطار ضمانات البنية التحتية العامة الرقمية الشاملة، الذي يقدم توصيات شاملة للتخفيف من المخاطر والترويج للإدماج والسلامة الفردية في النظم الرقمية.

# سادسا – المساءلة والرقابة من أجل التنمية

## ألف – الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ القائم على الأدلة

128 – منذ اليوم الأول لانطلاق إصلاحاتنا، أَكّدتُ على التزامي المطلق بالشفافية والمساءلة. وقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة تحولا كبيرا في هذا الصدد. وعزز استعراضُ عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات هذا الأمر من خلال الدعوة إلى تحسين الإدارة القائمة على النتائج لكل من جهود فرادى الكيانات والنتائج المتكاملة على نطاق المنظومة. وأنشأ الإصلاح إطارا منظَّما للإبلاغ عن النتائج على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. وفي عام 2024، وللسنة الثالثة على التوالي، أصدرت جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقارير سنوية عن النتائج القطرية، حيث أقرت معظم الحكومات بتحسُّن المواءمة مع الأولويات الوطنية. ومع ذلك، وجد ما نسبته 58 في المائة فقط من الحكومات أن البيانات المالية الواردة في هذه التقارير كافية، مما يشير إلى وجود مجال لا يزال يتطلب الاهتمام.

الشكل 17

**اتفاق الحكومات على جودة تقارير النتائج السنوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية**

*(بالنسبة المئوية)*

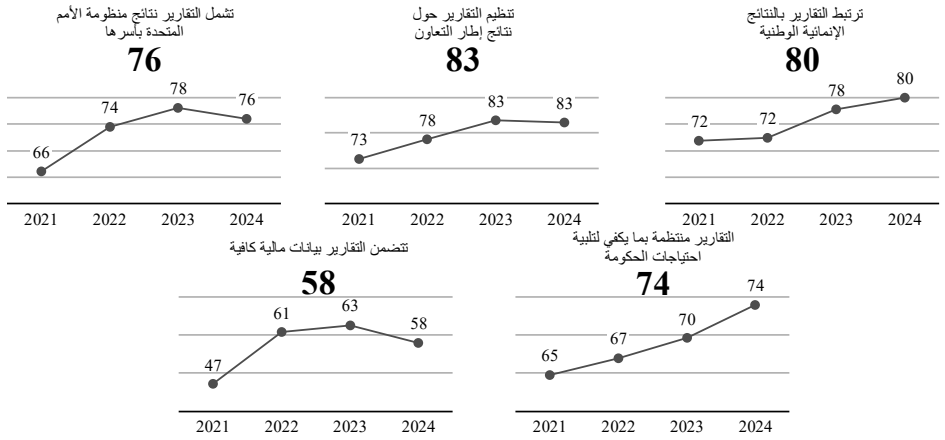


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في عام 2024.

129 – وقد أُحرز تقدم في تعزيز المساءلة ضمن الهياكل الداخلية. فعلى سبيل المثال، تطلب 79 في المائة من كيانات الأمم المتحدة الآن من ممثليها القطريين تقديم تقارير عن المساهمات في نتائج أطر التعاون إلى المنسقين المقيمين، على الرغم من أنه لا تزال هناك حاجة إلى تغطية كاملة ونشر ثقافة التعاون. واتبع المنسقون المقيمون أيضا نهجا استباقيا في إشراك نظرائهم الوطنيين لتعزيز الشفافية وتبادل الآراء. وتُبذَل جهود لتحسين قدرات أفرقة الأمم المتحدة في مجال الإدارة القائمة على النتائج، ويشمل ذلك الدعم المقدَّم من مكتب التنسيق الإنمائي وإدماج منصات الذكاء الاصطناعي.

130 – والشفافية المالية آخذة أيضا في التحسن. فقد أصبحت جميع كيانات الأمم المتحدة تقوم بالإبلاغ عن الأنشطة والإنفاق حسب أهداف التنمية المستدامة، مع زيادة المواءمة مع المعايير العالمية مثل معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وتضمن مبادرة "مكعب

البيانات“ على نطاق المنظومة قابلية المقارنة والاتساق. وتعكف الأمم المتحدة أيضا على تحسين الخبرات التقنية في مجال البيانات، والأدوات الرقمية، والابتكار، والاستشراف، والعلوم السلوكية. وفي حين أن القدرات قد نمت، إذ تتّبع ما نسبته حوالي 60 في المائة من الكيانات ممارسات حديثة، فإن الأفرقة القطرية لا تزال تُبلّغ عن وجود ثغرات في المجالات ذات الأولوية العالية مثل تخطيط السيناريوهات والتحليلات المتطورة. وستكون تلبية هذه الاحتياجات من القدرات أمرا بالغ الأهمية لتحقيق أثر استراتيجي في السنوات المقبلة.

الشكل 18

**النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي اعتمدت أساليب الممارسات الرئيسية**

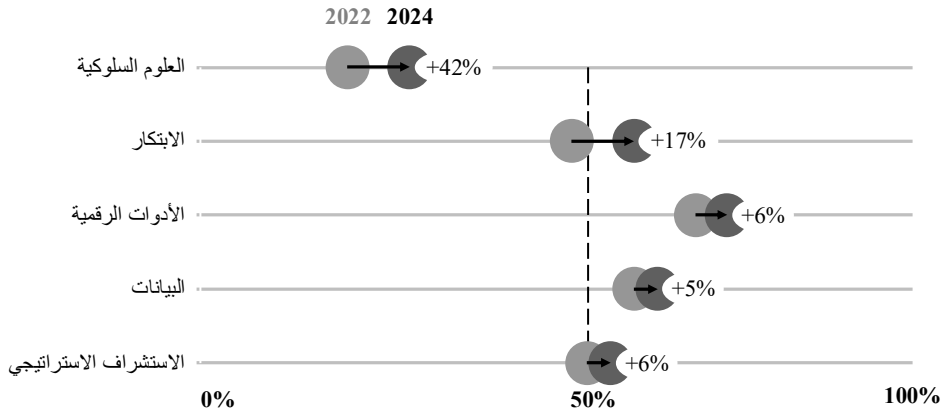


*المصدر*: تقييم سجل أداء مجلس الرؤساء التنفيذيين (2022 و 2024).

الشكل 19

**الاحتياجات غير الملبّاة من القدرات في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في أهم 10 مجالات استراتيجية جديدة ذات أولوية**

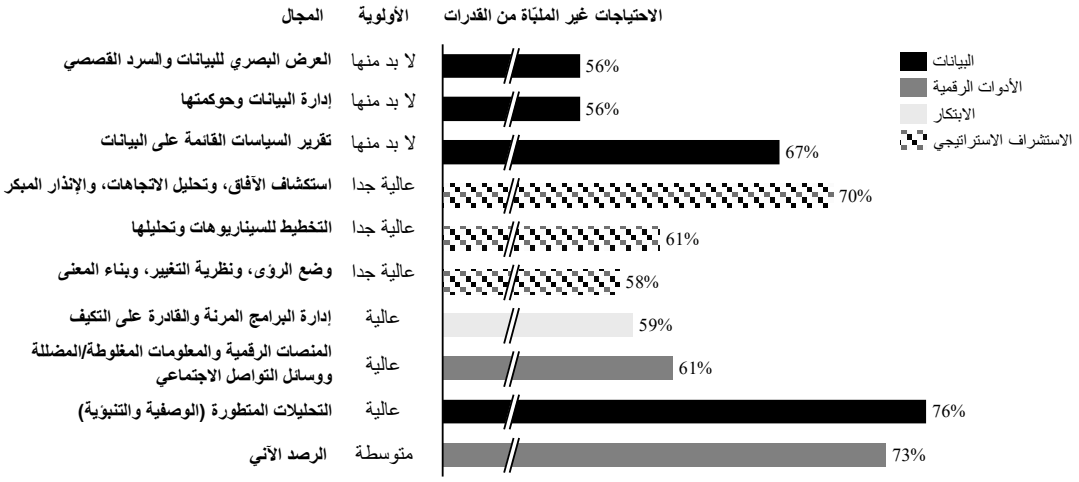


*المصدر*: نظام إدارة المعلومات الذي يديره مكتب التنسيق الإنمائي، 2024.

131 - وأصبح الإبلاغ عن المساهمات في أهداف التنمية المستدامة يتسم بقدر أكبر من التوحيد، مع تزايد عدد الأفرقة القطرية التي تستخدم مؤشرات مشتركة، إذ استخدمت 52 في المائة من الأفرقة القطرية

مؤشرات مشتركة في عام 2024، مقارنة بنسبة 15 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع اعتمادها بالكامل بحلول عام 2028. ويتضمن 92 في المائة من أطر التعاون الآن خطط عمل مشتركة منشورة على موقع UN-Info، تربط الأنشطة بالنتائج. ولتحسين رصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ستطلق الأمم المتحدة إطارا محدثا للمؤشرات في عام 2025، بهدف تحقيق التوازن بين المساءلة والإبلاغ المبسط. ويكمل ذلك نظما أخرى مثل اتفاق التمويل والقائمة المرجعية المتعلقة بالإصلاح.

## باء - مكتب التقييم على نطاق المنظومة والاستفادة من الدروس من أجل زيادة التأثير

132 - في عام 2024، أُحرز تقدم كبير في توطيد أسس مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعزيز استقلاليته ومصداقيته وفعاليته. ويتولى المكتب، بوصفه وظيفة فريدة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إجراء تقييمات ووضع موجزات تجميعية على نطاق المنظومة بأكملها، ويقدم رؤى بالغة الأهمية عن مساهمات الأمم المتحدة في خطة عام 2030. ويمثل إنشاؤه معلما رئيسيا في عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع ذلك، لا يزال المكتب في مراحله الأولى ويواجه تحديات مستمرة، لا سيما فيما يتعلق بالدعم المالي المستدام الذي يمكن التنبؤ به واللازم للوفاء بولايته.

133 - وتمثل أحد الإنجازات الرئيسية التي تحققت في عام 2024 في اعتماد سياسة التقييم على نطاق المنظومة التي تحدد الأدوار والمسؤوليات والإجراءات الخاصة بالتقييمات، بما في ذلك ردود الإدارة وإعداد التقارير. وعمل المكتب على مدار العام على زيادة الوعي بولايته وتعزيز الشفافية من خلال نشر تقريرين رئيسيين، هما: *التقييم النهائي لمبادرة تسليط الضوء (2017-2023) وتقييم القيمة مقابل المال لمبادرة تسليط الضوء*. وقدم التقييم ثماني توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين تدخلات الأمم المتحدة ومواءمة الممارسات الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة. وتناول هذان التقريران أيضا قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للأزمات والسياقات المتغيرة.

134 - ولسد الفجوة بين أدلة التقييم واستخدامها في تقرير السياسات، أطلق المكتب مبادرة قائمة على الذكاء الاصطناعي لإنشاء خرائط رقمية تفاعلية لأدلة التقييم المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأنتج المكتب أيضا موجزات للأدلة بشأن المواضيع الرئيسية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لدعم مداولات الدول الأعضاء. وأُطلق تقييمان جديدان على نطاق المنظومة، أحدهما يستعرض التقدم المحرز في تشكيل جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والآخر يقيّم استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة - ومن المقرر الانتهاء من كلا التقييمين في عام 2025.

135 - واستشرافا للمستقبل، سيصدر المكتب خطة تقييم على نطاق المنظومة للفترة 2025-2028، وسيضع آليات لضمان الجودة، وردود الإدارة والمتابعة والرقابة. وسيتم البدء بإجراء تقييمين إضافيين يركزان على التحولات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز كل من المساءلة والتعلُّم في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

136 - وعلى الرغم من التقدم المحرز من خلال إنشاء المكتب، فإن التبرعات المحدودة لا تزال تقوِّض قدرته على الإنجاز بشكل مستقل وبالالتزام المطلوب. وتوفير الموارد الكافية والمستدامة التي يمكن التنبؤ بها

للمكتب أمر أساسي للحفاظ على استقلاليته ومصداقيته وفعاليته. ففي ظل غياب الموارد التي يمكن التنبؤ بها، قد يصبح المكتب مقيدا ولن يتسنى له سوى القيام بالتقييمات التي يسهل تمويلها، لأنه لا يملك القدرة على المشاركة في حشد الموارد على أساس التفرغ.

137 - ويجري تقديم التقرير السنوي الأول لمكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالتوازي مع هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات.

## جيم - هيكل للحوكمة أكثر استجابة

138 - تستند مساءلة المنظومة الإنمائية عن النتائج على نطاق المنظومة إلى شراكة بين الدول الأعضاء والأمين العام. ويعمل الجزء السنوي المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمثابة المنصة المعنية بالمساءلة، ويوجه المنظومة الإنمائية لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030. وينبغي لمجلس الإدارة في كل كيان أن يضمن بعد ذلك تنفيذ التوجيهات الصادرة على نطاق المنظومة على مستوى الكيان.

139 - وخلال دورة السنوات الأربع السابقة، عملت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية معا، يدا بيد، لتمكين الدول الأعضاء من أداء مهامها الرقابية. فقد عززت الكيانات أيضا وظائف الرقابة لمجالس الإدارة باستخدام أدوات مثل "القائمة المرجعية المتعلقة بتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية". ففي عام 2024، أبلغ 11 كيانا تابعا لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن استخدام القائمة المرجعية - مقارنة بـ 5 كيانات في عام 2023 - بينما أدرجت 8 كيانات أخرى عناصر جزئية في تقاريرها. ومع ذلك، لا يزال هناك 12 كيانا لم تقدم تقاريرها بعدُ، مما يؤكد ضرورة مشاركة الكيانات بصورة كاملة، وأداء مجالس الإدارة لوظائف الرقابة، من أجل إحراز التقدم بشكل متسق.

140 - وتظل وظيفة الرقابة من جانب الدول الأعضاء ذات أهمية قصوى في توجيه المنظومة من أجل بناء منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها بحيث تكون مجهَّزة على أفضل وجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسنعمل مع الدول الأعضاء من خلال مواصلة تعزيز المعلومات المستندة إلى البيانات المتوفرة لديها. ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية مواصلة إضفاء الطابع الرسمي على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مقرراته السنوية للاستجابة للتقرير وتقديم التوجيهات اللازمة. وسيجري تحديث أدوات الرصد والمساءلة المتعلقة بتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2025 لتعكس أحدث التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة، بما يضمن المواءمة وتحسين تَتبُّع التقدم المحرز على نطاق المنظومة.

## دال - القيادة بالقدوة: ترجمة الالتزامات إلى أفعال على أرض الواقع من أجل الاستدامة والمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

141 - تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز أطرها التنفيذية لضمان اتساق الممارسات على نطاق المنظومة مع المعايير والالتزامات المنصوص عليها في التوجيهات الحكومية الدولية. ويتضمن استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، على وجه

الخصوص، توجيهات محدَّدة للتقيد بالمعايير على نطاق المنظومة، بما في ذلك المعايير المتصلة بالمساواة بين الجنسين، وإدماج منظور الإعاقة، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والاستدامة. ويوفر نظام المنسقين المقيمين الذي أُعيدَ تنشيطه ركيزة عمودية فريدة تساعد على ضمان أن تترجَم هذه التوجيهات الحكومية الدولية إلى عمل ملموس على أرض الواقع، وأن تتغلغل داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بطريقة تتكيف مع الظروف والاحتياجات الوطنية. ولم يكن هذا هو الحال في نظام التنسيق الأكثر مرونة الذي سبق الإصلاحات.

**الاستدامة**

142 - أحرزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما كبيرا في إدماج نهج يراعي اعتبارات المناخ والبيئة في عملها في عام 2024، وذلك استجابةً لطلبات النظراء الوطنيين. فقد أصبحت معظم كيانات الأمم المتحدة (93 في المائة) تعالج التحديات البيئية والمناخية في خططها الاستراتيجية وتقدم تقارير عن هذه الأنشطة إلى مجالس إدارتها. ويمكن بذل المزيد من الجهود لدمج الضمانات أو المعايير البيئية والاجتماعية في جميع السياسات والمشاريع والبرامج. وفي الوقت الراهن، لا يُدمِج هذه المعايير سوى 18 كيانا فقط من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (56 في المائة) استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة من عام 2023.

143 - ومن ناحية أخرى، يجب على الكيانات تعزيز الجهود للوفاء بالالتزامات المترتبة بموجب استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030. فلم يستوفِ سوى 18 في المائة منها متطلباتِ نظم الإدارة البيئية، على الرغم من أن نسبة إضافية قدرها 45 في المائة تقترب من هذه العتبات. ومن أجل توسيع نطاق الجهود، طورت الأمانة العامة منصة للإبلاغ ولوحة متابعة وحزم تدريبية جديدة لفائدة الأفرقة القطرية. وسيسهم توسيع نطاق تدابير الاستدامة البيئية من خلال التنفيذ الكامل لمتطلبات نظم الإدارة البيئية وتوجيه الاستثمارات في جمع البيانات والتحقق من صحتها والإبلاغ عنها في بناء أمم متحدة أكثر استدامة وقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

**إدماج منظور الإعاقة**

144 - منذ عام 2019، وفرت استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة إطار عمل على نطاق المنظومة من أجل تحقيق التغيير التحويلي. وقد أُحرز تقدم كبير، إذ إن 40 في المائة من كيانات الأمم المتحدة و 45 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية أصبحت تستوفي متطلبات ما لا يقل عن نصف مؤشرات إطار المساءلة الوارد في الاستراتيجية أو تتجاوزها. وهذا التقدم ناتج عن تنفيذ سلسلة من السياسات الداخلية لتعميم إدماج منظور الإعاقة. وأدمج ما يزيد قليلا عن نصف كيانات المنظومة الإنمائية (51 في المائة) منظورَ الإعاقة في الخطط الاستراتيجية، وقام 56 في المائة من أطر التعاون بإدماج منظور الإعاقة في مجالات النتائج وبتصنيف البيانات حسب الإعاقة.

145 - ومن الآن فصاعدا، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام للتصدي إلى التحديات المتصلة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والمشتريات والموارد البشرية. وقد قام مكتب التنسيق الإنمائي، وفريق إدماج منظور الإعاقة في المكتب التنفيذي للأمين العام، بمبادرات لبناء القدرات وتوفير التدريب للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. ولا تزال التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة تشكل عقبة، إذ إن 60 في المائة من كيانات المنظومة الإنمائية لم تضع أو تنفذ بعدُ سياسات بشأن هذه التسهيلات. وحيثما توجد هذه السياسات،

فإنها تتيح إجراء تقييمات أكثر شمولا، بما في ذلك تدابير السلامة. ولا تزال نسبة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة منخفضة على الرغم من زيادة بنسبة 15 في المائة منذ عام 2019، حيث تستوفي ما نسبته 27 في المائة من كيانات المنظومة الإنمائية بمتطلبات التوظيف أو تتجاوزها. وفي حين تواصل الأفرقة القطرية وكيانات المنظومة الإنمائية التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المشاورات لا تزال تقتصر إلى حد كبير على المسائل الخاصة بالإعاقة. ولا يقوم سوى ما نسبته 40 في المائة من كيانات الأمم المتحدة و 41 في المائة من الأفرقة القطرية بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات.

146 - وهناك زخم في هذا الصدد. وللاستفادة من الإنجازات المتحققة في السنوات الخمس الماضية، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكفل تمويلا مخصصا لإدماج منظور الإعاقة في جميع مجالات عملنا والتزاما مؤسسيا معزَّزا للقيام بذلك. وهذه أولوية رئيسية وضعناها لأنفسنا ونحن نمضي قدما.

**منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي**

147 - أكد استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات على ضرورة تعزيز جهود الوقاية والاستجابة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بما يتماشى مع سياسة عدم التسامح إطلاقا في الأمم المتحدة. وفي حين انخفض عدد الادعاءات المبلَّغ عنها بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين بنسبة 16 في المائة من عام 2023 إلى عام 2024، فإن الأرقام الإجمالية ارتفعت بشكل ملحوظ منذ عام 2018، مما يعكس زيادة الوعي، وتَحسُّن التدريب، وتعزيز آليات الإبلاغ. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مثل نقص الإبلاغ، والخوف من الانتقام، والوصم.

148 - وأُحرز تقدم كبير في تحسين المساءلة والشفافية. فأكثر من 97 في المائة من كيانات الأمم المتحدة أصبحت تقدم تقارير سنوية إلى مجالس إدارتها بشأن الإجراءات المتخذة لمنع وقوع هذه المشاكل والتصدي لها، وهي زيادة كبيرة عن نسبة 68 في المائة المسجلة في عام 2021. ومعظم الكيانات لديها سياسات وخطط عمل محدَّدة، ولدى 84 في المائة من الكيانات خطط عمل خاصة بالتحرش الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت الأمم المتحدة جهودا على الصعيد العالمي لدعم الضحايا ومنع وقوع الانتهاكات، وشمل ذلك إنشاء مهام لدعم الضحايا داخل منظمات من قبيل منظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما تم وضع بند نموذجي لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لإدراجه في أطر التعاون لبلورة الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، وتم تقديم إحاطات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إدراج هذا البند.

149 - وعلى الصعيد القطري، يتحمل المنسقون المقيمون المسؤولية على نطاق المنظومة عن ضمان وضع وتنفيذ خطط عمل سنوية للتخفيف من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع الأفرقة القطرية، حيث وَضَع 92 في المائة منهم خططا لهذا الغرض. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات، خاصة فيما يتعلق بحماية المبلّغين عن المخالفات وبآليات الإبلاغ. ولم يضع سوى ما نسبته 36 في المائة فقط من الأفرقة القطرية ضمانات لحماية المبلّغين عن الانتهاكات، ولدى 31 في المائة فقط من الأفرقة القطرية وظيفة ممولة لمنسق على المستوى القطري. وتظل معالجة هذه الثغرات وضمان التمويل المستدام وآليات الوقاية المؤسسية ضرورية لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين بفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة.

**المساواة بين الجنسين**

150 - في عام 2024، سرّعت الأمم المتحدة من وتيرة الجهود المبذولة لتحسين إدماج دعم النساء والفتيات والنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد أدى هيكل الحوكمة الجديدة، الذي يقوده الأمين العام ويضم 43 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، إلى رفع مستوى المساءلة والإرادة السياسية. وأنشأ 75 في المائة من الكيانات المبلّغة آليات توجيهية رفيعة المستوى للإشراف على سياسات المساواة بين الجنسين. وفي اليوم الدولي للمرأة في عام 2025، أطلق الأمين العام "النداء المدوي للمساواة بين الجنسين"، لتعزيز نهج موحد ومبدئي لتحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة.

151 - ونشهد تأثير هذه الجهود بشكل أوضح داخل البلدان من خلال الجهود التعاونية الأقوى. ففي فييت نام، تُبذل جهود متفانية بفضل مكتب المنسق المقيم، واليونسكو، واليونيسف، والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بهدف سد الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم، بسبل تشمل تعزيز السياسات والاستثمار في البنى التحتية. وبدعم من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، يعمل برنامج جديد في تركيا، بقيادة المنسق المقيم ويضم خمسة كيانات، مع المؤسسات العامة والسلطات المحلية لتحسين سياسات خدمات الرعاية ودعم سبل عيش المرأة.

152 - وشهد هذا العام أيضا اختتام الجيل الثاني من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ استوفت 4 كيانات متطلبات جميع المؤشرات بشكل كامل، واستوفى 28 كيانا متطلبات ما لا يقل عن 75 في المائة من المؤشرات. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة قائمة بين الالتزامات والقدرات: ففي حين أن 89 في المائة من الكيانات الإنمائية أدمجت المنظور الجنساني في التخطيط الاستراتيجي، فإن 19 في المائة فقط أفادت بأن لديها القدرة الكافية لتنفيذ تلك الالتزامات. ولمعالجة هذه المشكلة، أطلقت الأمم المتحدة الجيل الثالث من خطة العمل على نطاق المنظومة في عام 2024، حيث استحدثت مؤشرات أداء محسَّنة لمواءمة المساواة بين الجنسين مع الخطط والبرامج الاستراتيجية.

الشكل 20

**عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تستوفي المعايير أدناه الواردة في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**

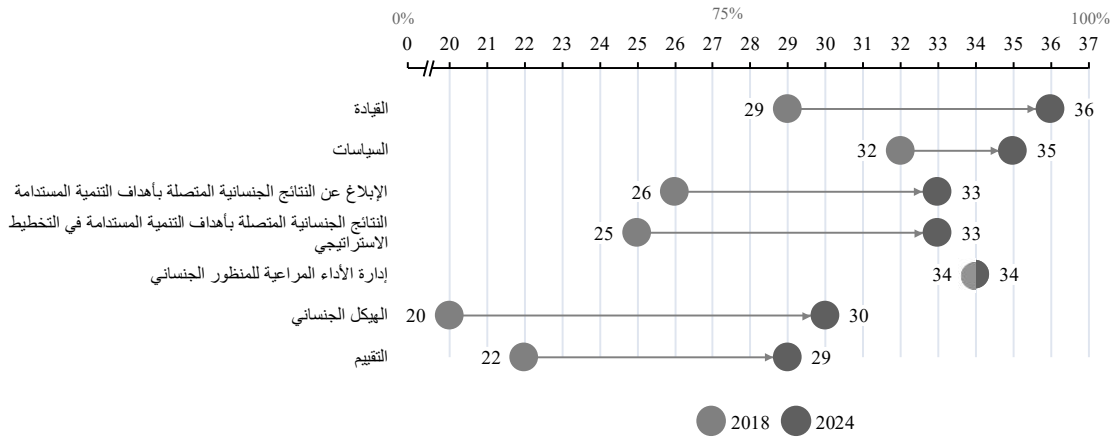


*المصدر*: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2024.

*ملاحظة*: العدد المستهدف لفئة التقييم هو 35 كيانا.

153 - وعلى المستوى القطري، نهضت أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتنفيذ الأدوات التي تركز على المساواة بين الجنسين، بما في ذلك سجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة ومؤشر المساواة بين الجنسين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. واستخدم أحد عشر فريقا قطريا سجل الأداء لأول مرة في عام 2024، ودخل 19 فريقا في دورة ثانية. واستوفى نصف الأفرقة الـ 30 التي أنجزت تقييمات كاملة متطلبات ما لا يقل عن 60 في المائة من معايير سجل الأداء المحدَّثة، وهو ما يمثل تحسنا مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2023 والبالغة 30 في المائة.

154 - كما أصدرت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إرشادات إلزامية بشأن تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين، إذ خصص 46 فريقا قطريا ما لا يقل عن 70 في المائة من تمويلها السنوي لأنشطة الترويج للمساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، عَمَّم 44 في المائة من أطر التعاون الجديدة المساواة بين الجنسين، وتضَمَّن ثلثها نتائج قائمة بذاتها.

155 - واستشرافا للمستقبل، ستعزز الأمم المتحدة الشفافية من خلال مطالبة كل كيان بنشر بيانات التمويل القائمة على المؤشرات الجنسانية بدءا من عام 2026. ففي الوقت الحالي، يقدم ما نسبته 29 في المائة فقط من الكيانات تقارير عن تنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين إلى مجالس الإدارة. ولا تزال القيود المالية تشكل عائقا أمام الدعم الكامل للبرمجة القطرية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية: إذ لم يحقق سوى 16 كيانا من كيانات المنظومة الهدف المتمثل في تخصيص 15 في المائة من الموارد للأنشطة التي تركز على المساواة بين الجنسين.

156 - وساعدت جهود الدعوة التي بذلتها الأمم المتحدة في عام 2024 في منع التراجع عن القوانين التي تعالج الممارسات التقليدية الضارة، ودعمت اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، وساهمت في قرار لمجلس حقوق الإنسان بشأن العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا. وواصلت مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي جهودها الشاملة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، إذ حصلت برامج جديدة في ثلاثة بلدان ومنطقة واحدة على تمويل بقيمة 100 مليون دولار.

الشكل 21

**النسبة المئوية لأدوات أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تتضمن تحليلات ومؤشرات مخصصة لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة**

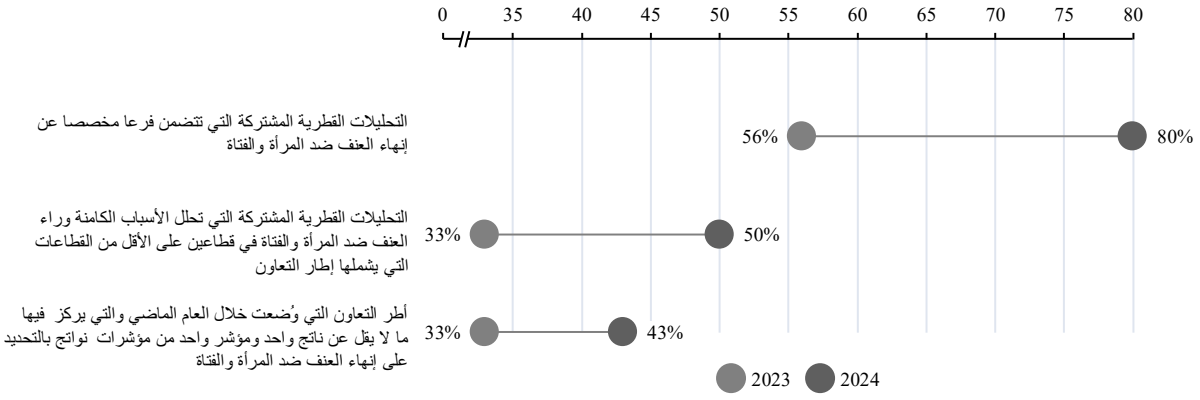


*المصدر*: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2025.

# سابعا - تنفيذ اتفاق التمويل، واتجاهات التمويل

## ألف - الطريق حتى الآن في تنفيذ اتفاق التمويل

157 - في عام 2024، واصلت الأمم المتحدة إعطاء الأولوية للتمويل المرن والكافي باعتباره أمرا أساسيا لتوسيع نطاق الدعم الفعال للتنمية المستدامة. وشكَّل اعتماد اتفاق التمويل بين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدول الأعضاء في تموز/يوليه 2024 معلما رئيسيا. فمن خلال 12 التزاما يعزز بعضها بعضا - ستة التزامات من جانب الدول الأعضاء وستة من جانب المجموعة - يهدف الاتفاق إلى تحسين الكفاءة والفعالية والقدرة على التكيف في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وينصب التركيز على زيادة التمويل العالي الجودة، بما في ذلك المساهمات الأساسية والمساهمات المجمَّعة، لتكييف الخبرات والعمليات بشكل أفضل مع احتياجات البلدان.

158 - وبعد اعتماد الاتفاق، بدأ مكتب التنسيق الإنمائي بتنفيذ اتفاق التمويل من خلال التوجيه والتواصل على المستويين العالمي والميداني. وبدأت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة في وضع أطر رصد فردية واستهلت حوارات بشأن التمويل تدور حول اتفاق التمويل الجديد مع مجالس إدارتها. أما على المستوى القطري، قاد المنسقون المقيمون حوارات بشأن الاتفاق في 34 بلدا، ومن المقرر عقد 51 حوارا آخر في أوائل عام 2025. وهذه الحوارات أساسية لمواءمة الدعم المقدَّم من البلدان المساهِمة مع النتائج الإنمائية، مما يجعل مشاركة البلدان المساهِمة أمرا حاسما في زيادة فعالية مساعداتها إلى أقصى حد وتحقيق الأثر الكامل لاتفاق التمويل.

159 - وتُظهر البيانات الأولية من عام 2024 أن هناك تقدما يبعث على التفاؤل. فقد ازدادت نسبة أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي لديها خطط عمل مشتركة مرتبطة بالنتائج من 74 في المائة في عام 2023 إلى 91 في المائة في عام 2024. وعلى نحو مماثل، أصبح لدى المزيد من الأفرقة أطر تمويل متعددة السنوات وهي تنشر خطط تمويل سنوية. وسُجِّل أيضا نمو في استراتيجيات حشد الموارد المشتركة (79 في المائة من

الأفرقة، مقارنة بنسبة 61 في المائة في عام 2023). وفي الوقت نفسه، ارتفعت حصة التمويل غير الأساسي من المساهمين من غير الدول الأعضاء إلى 38 في المائة في عام 2023، مما يدل على بعض النجاح في تنويع قاعدة الجهات المانحة. ومع ذلك، ظلت حصة التبرعات الأساسية أو غير المخصَّصة من الدول الأعضاء في عام 2023 منخفضة عند نسبة قدرها 13 في المائة، وهي لا تزال أقل بكثير من الهدف المتمثل في نسبة 30 في المائة.

160 - وفي حين زادت المساهمات في صناديق التمويل الجماعي مثل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام زيادة كبيرة في عام 2023، فقد انخفضت المؤشرات الرئيسية للمعونة الفعالة، مثل نسبة التمويل غير الأساسي الذي يتسم بالمرونة وعدد المساهمين الذين يقدمون 30 في المائة أو أكثر من إجمالي التمويل الطوعي الذي يقدمونه كتمويل أساسي. ويهدد هذا التراجع قدرة منظومة الأمم المتحدة على التخطيط والعمل بفعالية. وعلى الرغم من أن 27 دولة عضوا تجاوزت عتبة التمويل الأساسي الطوعي البالغة 10 ملايين دولار في عام 2023 (مقارنة بما عدده 20 دولة في عام 2022)، لم تستوفِ سوى 7 دول الهدف المتمثل في تقديم 30 في المائة من التبرعات كتمويل أساسي.

161 - وإدراكا لهذه التحديات، دعوت القيادة العليا للأمم المتحدة إلى توسيع حشد الموارد المشتركة والتخطيط الاستراتيجي لصناديق التمويل الجماعي، ولا سيما على نطاق الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وصندوق بناء السلام. وما زلت أحث شركاء التمويل على مواءمة مساهماتهم مع اتفاق التمويل الجديد وضمان توجيه رسائل متسقة عبر السفارات والبعثات بشأن أهمية التحول نحو تمويل أكثر مرونة. ومع تصاعد الضغوط المالية العالمية، يظل اتفاق التمويل إطارا حيويا لتوجيه كل من النشر الاستراتيجي لموارد المعونة المحدودة والجهود الرامية إلى بناء منظومة إنمائية للأمم المتحدة أكثر استجابة وتضافرا وتأثيرا.

الشكل 22

**حجم وحصة جميع التبرعات حسب كبار المساهمين في التمويل الأساسي الطوعي، 2023**

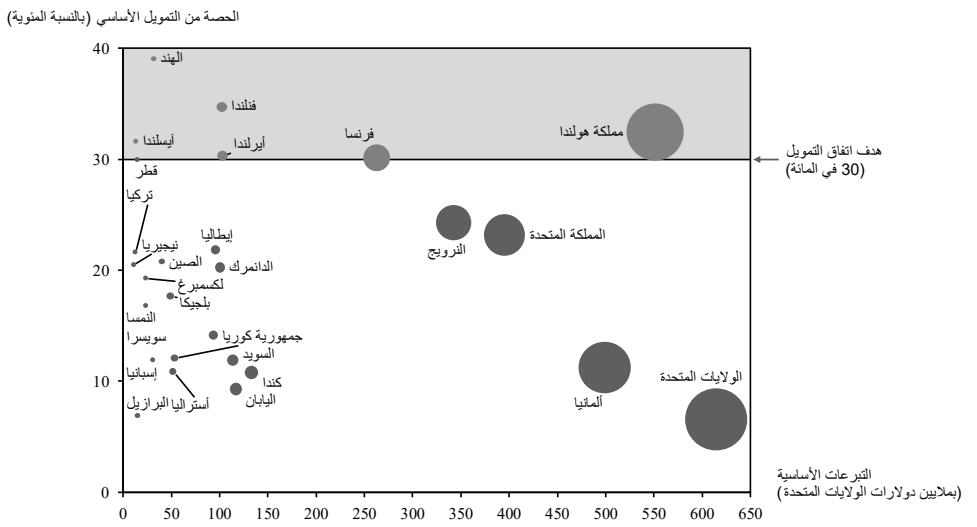


*المصدر*: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

## باء - ترسيخ الإصلاحات وتوسيع نطاق النتائج من خلال نظام المنسقين المقيمين المموَّل تمويلا كاملا

162 - بعد مرور ست سنوات على إعادة التنظيم، رُسِّخ نظام المنسقين المقيمين في صميم المنظومة الإنمائية. وعلى النحو المبين في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (E/2025/61)، فإن المنسقين المقيمين هم في طليعة عملية تَحوُّل الأمم المتحدة إلى البرامج - إذ يحشدون الدعم الواسع النطاق الذي تقدمه الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن التحديات العالمية تتزايد وتتوسع - وتتطلع البلدان إلى المنسقين المقيمين ليكونوا بمثابة مرشدين للأمم المتحدة في بلدانهم.

163 - وفي العام الماضي وحده، دعم المنسقون المقيمون أكثر من 160 بلدا. وقد استفادوا من منظومة الأمم المتحدة في دعم البلدان المضيفة المشارِكة في الحوارات العالمية الحاسمة، بما في ذلك الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي عام 2024، تم وضع 44 إطارا جديدا للتعاون، بدأ تنفيذ 10 منها في عام 2025، ومن المتوقع الانتهاء من تصميم 34 إطارا في عام 2025 وبدء تنفيذها في عام 2026. وعلى الصعيد العالمي، يعمل المنسقون المقيمون على تنسيق ما يتجاوز 20 بليون دولار سنويا في برامج الأمم المتحدة.

164 - وعلى مدار عام 2024، أَعطيتُ الأولوية لتأمين الموارد لنظام المنسقين المقيمين لتمكينه من تحقيق توقعات الدول الأعضاء. وقررت الجمعية العامة توفير موارد إضافية - قدرها 53 مليون دولار - من الميزانية العادية لنظام المنسقين المقيمين. وفي حين أن الموارد توفر مستوى أعلى من القدرة على التنبؤ في قاعدة تمويل النظام، فإنها لا ترقى إلى مستوى الموارد المطلوبة. ولذلك، لا يزال نظام المنسقين المقيمين يعتمد على التبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، في السياق المالي الحالي، نعتمد على كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمواصلة تقديم مساهماتها البالغة الأهمية.

165 - وفي عام 2024، ظلت مساهمات الجهات المانحة في الصندوق الاستئماني المحدد الغرض عند مستويات مماثلة لما كانت عليه في عام 2023، إذ بلغت حوالي 202,1 مليون دولار في نهاية العام. وفي المجموع، تعهد 26 بلدا والاتحاد الأوروبي بالتزامات في عام 2024، وشمل ذلك بلدين ناميين. واستمر العمل بعشرة اتفاقات متعددة السنوات حتى عام 2024، وتنتهي ثلاثة منها في نهاية العام، في حين تظل سبعة اتفاقات سارية في عام 2025. ولا يزال ذلك يمثل عجزا قدره 79,7 مليون دولار.

166 - وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة، سيُقدَّم تقريرٌ منقح شامل ومفصَّل عن تمويل نظام المنسقين المقيمين وإدارته إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين. وسيتضمن ذلك الاستعراضَ الشامل المطلوب لجميع نماذج وتدفقات التمويل الممكنة، بما في ذلك التعديلات على ضريبة التنسيق وترتيبات تقاسم التكاليف. وسيُجرى استعراض لهيكل مكاتب المنسقين المقيمين لضمان أن تكون الاحتياجات من الموارد مصممة خصيصا لسياقات البلدان المضيفة واحتياجاتها.

167 - ويشكل وجود نظام للمنسقين المقيمين يتلقّى التمويل الكامل ويتمتع بالقدرات اللازمة أحد المبادئ الأساسية لترسيخ الإصلاحات على نطاق المنظومة. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف وضمان استدامة نظام المنسقين المقيمين وفعاليته.

## ثامنا - خاتمة

168 - بقيادة المنسقين المقيمين في الميدان وتماشيا مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الإنمائية الوطنية، أضحت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مهيأة على نحو متزايد لدعم الدول الأعضاء في تلبية احتياجاتها.

169 - ومما لا شك فيه أن العالم يواجه مشاكل خطيرة واحتياجات ملحة، في مجالات شتى منها تخفيف وطأة الفقر، والإدماج، وحقوق الإنسان، والمناخ، وأدوار المؤسسات. وهذا ما يجعل دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر أهمية، إذ إنها توفر قناة مجرَّبة وفعالة للاستثمار في أساسيات التنمية المطلوبة لبلوغ الأهداف.

170 - وفي هذا الوقت الذي تشتد فيه مخاطر التراجع، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحشد جهودها أكثر من أي وقت مضى. وقد أحرزت المنظومة تقدما في تحقيق النتائج، وسنستمر في الإبلاغ عن هذه النتائج بشكل واضح وملموس، بما في ذلك ما يتعلق منها بالموارد الأساسية. وسنقوم بمعالجة نقاط الاختلال المتبقية في البرامج والعمليات، بما يشمل تعزيز مواءمة بصماتنا في البلدان، ومواصلة زيادة أوجه الكفاءة إلى أقصى حد، مستفيدين من عام قياسي آخر من حيث تحقيق مكاسب الكفاءة. وسيزداد الزخم الكامن وراء هذه الجهود من خلال الالتزام الراسخ بمواصلة تعزيز دور نظام المنسقين المقيمين، وتحقيق الأهداف المتفق عليها في إطار اتفاق التمويل. وفي العام المقبل، نتطلع إلى رؤية الدول الأعضاء وهي تعزز الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق التمويل. ويشكل تحسين التقييم وغيره من نظم التعلم والشفافية، مثل مكتب التقييم على نطاق المنظومة، أمرا أساسيا لتعميق المساءلة والاستجابة لكامل نطاق احتياجات الدول الأعضاء.

171 - واستشرافا للمستقبل، سيتطلب تعزيز الدعم الإقليمي للتنفيذ على المستوى القطري ضمان أن تكون الآليات الإقليمية في وضع يمكِّنها من توفير الخبرات في الوقت المناسب، على أساس الطلب، بما يتواءم مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك من خلال هيكلة القدرات الإقليمية الحالية في مجال السياسات والتحليلات وعقد الاجتماعات - بما في ذلك قدرات اللجان الإقليمية - والاستفادة منها بشكل أكثر فعالية لتعزيز التأثير على أرض الواقع.

172 - وإذ نتطلع إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المقبلَين، سيكون هناك العديد من الفرص لدعم التنفيذ العملي من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويستند مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى إرث مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في عام 1995، والذي أكد على الالتزامات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق. ويوفر المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية حيزا يجتمع فيه القادة من الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والأعمال التجارية، وغيرها من الجهات لمناقشة مسألة إصلاح التمويل، بما في ذلك دعم إصلاح الهيكل المالي الدولي، والجهود المبذولة للتصدي للتحديات المالية التي تعيق الاستثمارات العاجلة اللازمة لتوسيع نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

173 - وإذ نحتفل بمرور ثمانية عقود على إنشـــاء الأمم المتحدة، فإننا نتطلع بشـــغف والتزام إلى الموعد النهائي المحدَّد في عام 2030. وعلى الرغم من أن الطريق لا يزال طويلا، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصـــل بذل الجهود الرامية إلى اتخاذ إجراءات تحويلية في البلدان. وتعتمد هذه الجهود على التمويل الكافي، وهو ما يساعد الأمم المتحدة على تحقيق النتائج بطريقة متسقة وفعالة. وبفضل الشراكات القوية وتوفير الخبرات السياساتية، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء في إحداث أثر دائم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.